

بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد

يتشرف السيد **عبد المجيد بوشنفي** المدير المسؤول ورئيس تحرير جريدة **"البيئة"** أصالة عن نفسه ونيابة عن طاقم الجريدة أن يتقدم إلى صاحب الجلالة والمهاية الملك **محمد السادس نصره الله وأيده**

بأحرارتهاني والأمانى وأصدق عبارات التولاء لجلالته ، مجددا تشبثه بأهداب العرش العلوي المجيد ، راجيا منه عز وجل أن يبقيه ذخرا وملاذا لشعبه الوفي ، وأن يقر عيني جلالته بسمو الأمير الجليل مولاي الحسن وصاحبة السمو الأميرة للاخديجة ، وصنوه السيد مولاي رشيد وباقي أفراد الأسرة العلوية المجيدة إنه سميع مجيب الدعاء .

تهنئة:

البيئة

المدير المسؤول ورئيس التحرير :
عبد المجيد بوشنفي

ملف الصحافة : 06/02 ○ الإيداع القانوني : 07/0124 ○ العدد 42 ○ من 20 يوليو إلى 20 غشت 2015 ○ الثمن 5 دراهم

المشهد الطبيعي لحوض تانسيفت وإمكانية تنمية السياحة البيئية

مفهوم الدفع مقابل
الخدمات البيئية

مقاربة جديدة في
أفق التكيف مع تغير
المناخ في حوض
تانسيفت

4
5

أزيد من 184 مليون
درهم للوقاية من الحرائق
الغابوية للموسم 2015



2

مصادقة البرلمان
المغربي على القانون
المتعلق بالساحل

Toulouse :
JOURNÉE
ÉCONOMIQUE
ET CULTURELLE
SOUS LE THÈME
« L'HUILE D'OLIVE

طنجة: دعوة لإنجاح المخططات
الجهوية في مجال البيئة
والحفاظ على العاثر

AUDIT ANNUEL
DE SUIVI DE LA
LABELLISATION
DU CRI « ISO 9001
VERSION 2008 »

أعلنت اللجنة التوجيهية للوقاية ومكافحة الحرائق الغابوية، أن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر خصصت، في مجال الوقاية برسم 2015، غلفاً مالياً في حدود 184 مليوناً و830 ألف درهم، لتوفير التجهيزات والوسائل الكفيلة لحد من اندلاع الحرائق، من خلال تعزيز دوريات المراقبة والرصد والإنذار المبكر وفتح وصيانة المسالك الغابوية ومصدات النار بالغابات، وتهيئة نقط الماء (120 وحدة)، مع صيانة وإنشاء أبراج جديدة للمراقبة، وتوسيع الحراسة الغابوية، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المسالك، وتعبئة أكثر من 1200 مراقب حرائق.

أزيد من 184 مليون درهم للوقاية من الحرائق الغابوية للموسم 2015

تراجع حرائق الغابات بنسبة 67 في المائة سنة 2014

الريف في مقدمة المناطق المتضررة من الحريق بحوالي 143 حالة

1540 هكتارا، بينما كانت إسبانيا (21 ألفا و914 هكتارا)، والبرتغال (11 ألفا و447 هكتارا)، وفرنسا (4 آلاف و115 هكتارا)، أكثر تضررا في المساحات الغابوية المتضررة.

ويهدف تدبير استباقي لمخاطر حرائق الغابات، أشارت اللجنة إلى أن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وضعت، في غشت الماضي، نظاما معلوماتيا لفائدة مختلف المهنيين والشركاء، يعتمد على خرائط تحدد بالنسبة لكل المجالات الغابوية نسبة مخاطر الحرائق بكل جهات المملكة.

ويتوخى هذا البرنامج المعلوماتي، حسب اللجنة، تعزيز نظام تدبير حرائق الغابات، عبر التمكن من وضع خرائط تحدد المجالات الغابوية الأكثر تعرضا لمخاطر الحرائق، وتعبئة أنجع وأحسن لوسائل الإنذار والتدخل، خاصة عبر الترميم المسبق والجيد لوسائل التدخل البرية والأساطيل الجوية قرب أماكن احتمال اندلاع النيران، وتقليص أجل التدخل لتحقيق نجاعة أكبر.

وتندرج هذه المبادرة للمندوبية السامية في إطار تفعيل خطة اللجنة التوجيهية لمكافحة حرائق الغابات، بتنسيق مستمر مع مختلف الفاعلين، ممثلين في وزارة الداخلية، والدرك الملكي، والوقاية المدنية، والقوات الملكية المسلحة، والقوات المساعدة، والقوات الملكية الجوية، والسلطات المحلية، والجماعات المحلية، لحماية 9 ملايين هكتار من الإرث الغابوي.



بحوالي 100 حالة حريق، و358 هكتارا شملتها النيران، ثم منطقة فاس بولمان (19 حالة اندلاع حريق آتت فيها النيران على حوالي 130 هكتارا).

وفي السنة نفسها، مقارنة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، أفادت اللجنة، استنادا إلى النظام المعلوماتي الأوروبي لحرائق الغابات، أنه سجل في المغرب أقل مساحة غابوية اجتاحتها النيران، بحوالي

منها تتألف من الأصناف الثانوية والأعشاب والحلفاء. وحسب التوزيع الجغرافي للمساحات المتضررة من الحريق، تأتي منطقة الريف (شفشاون - تطوان - طنجة - العرائش - وزان) في مقدمة المناطق المتضررة من الحريق بما مجموعه 143 حالة اندلاع حريق، ومساحة 703 هكتارات التهمتها النيران، تليها المنطقة الشرقية (الناظور - بركان - تاوريرت)

موضحة أن هذه النتيجة جاءت بفضل ملاءمة مخططات التدخل مع ظروف المجال الغابوي والمجهودات المبذولة لتحسين تهيئته وتجهيزه، وإلى التنسيق المبني على التجارب الميدانية بين مختلف الفرقاء المعنيين.

وأفادت اللجنة أن عدد الحرائق المسجلة على الصعيد الوطني خلال موسم 2014 بلغت 460 حريقا، همت حوالي 1540 هكتارا، 45 في المائة

أوضحت اللجنة، في اجتماع عقدته بالرباط، لتقديم برنامج العمل 2015 وحصيلة 2014، أن مبلغ 12 مليون درهم خصص للتسييس والتواصل عبر القنوات السمعية والبصرية لتوعية السكان ومرطادي الغابة بأخطار وعواقب الحرائق.

وأفادت اللجنة أنه شرع في التحضير لموسم 2015 منذ أبريل الماضي، بتدريبات ميدانية استباقية في غابة سيدي امعيرة، بالمعمورة، تزامنت مع دورة تدريبية بين أطر المندوبية السامية للمياه والغابات وأطر أمريكية لتطبيق نظام السيطرة على الحرائق العالمي، في إطار التعاون بين المغرب والولايات المتحدة.

وتتوقع اللجنة أن تقام خلال ماي الجاري تدريبات أرض-جو المتعلقة بمكافحة حرائق الغابات بجهة طنجة، ودورات أخرى مرتبطة بتنسيق التدخلات الجوية، لضبط نظام التواصل بين التدخلات الجوية وفرق التدخل والإخماد الأرضية، بهدف الرفع من نجاعة التدخلات الجوية أثناء إخماد الحرائق والنصدي لها بالوسائل الملائمة.

وخلال تقديمها لحصيلة 2014، كشفت اللجنة أنه سجل انخفاض في حرائق الغابات بنسبة 67 في المائة مقارنة مع العشر سنوات الماضية، في إطار الجهود المبذولة من أجل مكافحة حرائق الغابات،

بيان حقيقة حول صقر إيونورا

'صقر إيونورا ثروة إيكولوجية بالصويرة في مهب الريح'



طول أرخبيل الصويرة مع توضيح مسارات تنزه، وذلك بطرق تقنية وعلمية تراعي كل الطوابق وتحترم توازن هذه المنظومة البيئية. ومن خلال ما سبق، يتضح أن ما جاء به تصريح الأستاذ الجامعي في علم الطيور بهذا المقال، يبنى على معلومات ناقصة، بجانبه للصواب وتفتقر لأدنى المواصفات للبحث العلمي والاطلاع على حقائق الأمور.

وتونس وفرنسا، وذلك بهدف تقريبهم من تقنيات تدبير المجالات الطبيعية الجزرية الصغيرة التي يتوافد عليها الزوار. ولقد اختيرت هذه الجزيرة لتنظيم هذه الورشة الدولية لكونها تمثل نموذجا في التدبير لمثل هذه المواقع. ولهذه الغاية وخلال الفترة التدريبية التي استمرت من 11 ماي وإلى حدود 18 من نفس الشهر، تم وضع علامات تشويرية على

مجانية للصواب ولا أساس لها من الصحة، مما يستوجب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر تنوير الرأي العام وتوضيح كل اللبس المتعلق بهذا الموضوع. بداية، يتعلق الأمر بورشة تدريبية تم تنظيمها على مستوى أرخبيل الصويرة شارك فيها العديد من ممثلي الجامعات والمؤسسات والمنظمات الغير الحكومية المهتمة بالبيئة من المغرب والجزائر

تداولت بعض المنابر الاعلامية الوطنية مؤخرا مقالا تحت عنوان صقر إيونورا ثروة إيكولوجية بالصويرة في مهب الريح، يستهجن فيه أحد الباحثين في علم الطيور، حاوره كاتب المقال، لعملية إقامة مشروع استثماري سياحي داخل جزيرة موكادور التي تعتبر موقعا إيكولوجيا هشا. وبعد البحث والتحري تبين أن هذه المعلومة الواردة في المقال

تقرير مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة:

وضع بيئي هش، وتدهور المآثر التاريخية



غابات طنجة

زحف عليها العمران وأكل نصفها، فيما النصف الآخر التهمته الحرائق... المساحات الخضراء لا ترقى إلى مستوى التطلعات رغم المجهودات المبذولة، فمعدل المساحة الخضراء للفرد الواحد لا يزيد عن 3 أمتار. وضع بيئي حرج تعيشه المدينة أيضا، إذ لم تستطع الشركتان المكلفتان بجمع النفايات من حل هذه المشكلة بشكل نهائي. أما المطرحة العمومية، فتلك قبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة إذا لم تسارع السلطات إلى فتح المطرحة الجديدة. مآثر طنجة التاريخية بدورها تقاوم عوادي الزمن، وضعها حرج للغاية، يقول رئيس مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، ربيع الخمليشي. رغم أن المدينة تعتبر أقدم مدينة في المغرب، إلا أن الوضعية التي الت إليها مآثرها تطرح أكثر من علامة استفهام حول من يقف وراء عملية هدم هذه المعالم التاريخية بعاصمة البوغاز؟ تلك خلاصات تقرير مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة، الذي قدم في ندوة صحافية قبل أيام، وسلم نسخة منه إلى السلطات الوصية لعلها تعمل بالوصايا والمقترحات التي وضعها في ختام تقريره.

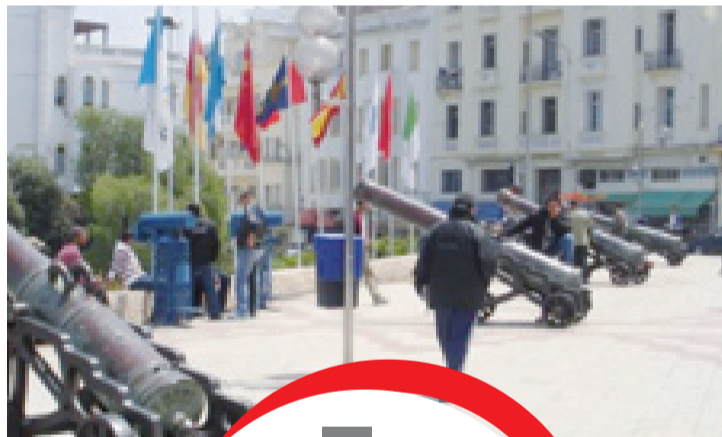
خطر النفايات

تقرير مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة لسنة 2014 يشير إلى أن معدل النفايات المنزلية وصل في شهر غشت مثلا من سنة 2014 إلى 30 ألف طن، وانخفضت كمية إنتاج النفايات قليلا في شهر أكتوبر من نفس السنة إلى 25 ألف طن. أما الكمية الفردية للنفايات فتصل إلى كيلوغرام بالمنطقة الغربية للمدينة و0.84 كلف بالمنطقة الشرقية لطنجة، فيما المعدل الوطني يشير إلى 0.75 كلف. أما بخصوص النفايات الصلبة، فسجل التقرير نقصا حادا في المخصصات المالية لتدبير النفايات الطبية للمؤسسات العمومية، ونقص أيضا على مستوى الموارد البشرية المكلفة بفرز النفايات الطبية كما ينص القانون على ذلك. وأشار التقرير أيضا إلى انعدام المراقبة فيما يخص مدى احترام المؤسسات الاستشفائية الخاصة للمعايير المعمول بها في مجال تدبير النفايات الطبية، كما تطرق أيضا إلى نقطة أخرى على قدر كبير من الأهمية، ويتعلق الأمر بضعف الاستثمار في مجال تدبير هذا النوع من النفايات نظرا لخطورتها، حيث توجد فقط شركة خاصة واحدة موجودة في تطوان تعمل في هذا المجال، ما يفتح المجال لطرح العديد من الأسئلة فيما يخص جودة تدبير القطاع بطنجة. وتبرز في هذا السياق أيضا مشكلة تطهير السائل التي لا تقل عن المشاكل البيئية الأخرى، هنا أشار التقرير إلى أن أغلب مناطق المدينة لا تتوفر على شبكة لنصرف مياه الأمطار، وبالتالي اختلاط مياه الأمطار مع المياه العادمة في موسم الأمطار وما يخلفه ذلك من مشاكل، تحدث التقرير أيضا في هذا السياق عن صغر قطر قنوات الشبكة الذي يجعلها لا تستوعب مياه الأمطار عند هطولها بكميات كبيرة في وقت وجيز، وعدم تهئية الأودية التي لا تزال تعتبر جزءا من شبكة التطهير. وكان مرصد تابع للوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة قد أعد هو أيضا تقريرا حول الوضع البيئي على صعيد جهة طنجة تطوان، أشار فيه إلى أن قطاع تدبير النفايات المنزلية يعرف «تاخرا» خاصة بالنسبة إلى طمر النفايات في المطارح المراقبة، «إذ لا يشكل ذلك فقط مصدرا لتلوث الموارد المائية، بل يعد أيضا إشكالية بيئية ذات طابع عام تؤثر على جودة عيش الساكنة وجودة الهواء والتربة»، وفق التقرير الذي شدد على ضرورة بذل «جهود مضاعفة بغية بلوغ أهداف البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية وحماية الموارد الطبيعية للجهة من هذا الضرر».

معضلة مآثر طنجة تتفاقم

مدينة طنجة تعتبر من أقدم المدن المغربية، وتتنوع على مآثر تاريخية تعود إلى حقبة زمنية مختلفة تصل إلى العهد الحجري، لكن وضعها اليوم يثير الشفقة لدى سكان المدينة، ويثير بالمقابل غضبا عارما لدى مرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بالمدينة. في هذا الصدد، قدم المرصد صورا لبعض المآثر والمباني التاريخية بالمدينة التي قال إنها تعاني من

الهشاشة رغم أن مشروع طنجة الكبرى خصص ميزانية مهمة لصيانة مثل هذه المباني. أشار التقرير إلى أن أكبر معضلتين تعاني منهما مدينة طنجة في مجال المحافظة على الآثار والإرث الحضاري هما: عدم تصنيف طنجة لحد الآن كتراث إنساني بالرغم من كونها أقدم مدينة بالمغرب، وعدم تصنيف أغلب مواقعها التاريخية. وسجل التقرير استمرار تدهور الوضع



بموقع قصة غيلان، ورغم أن هذا الموقع كان محل تقديم مشاريع لتنهيته، إلا أنها لم تراوح مكانها، بسبب الوضعية العقارية للموقع، كما سجل المرصد أيضا انهيار باب البحر، وقد تدخلت السلطات لإزالتها، ويتطلع السكان إلى ترميمها وإعادة تراثها إلى رونقها.

مدينة طنجة تعتبر من أقدم المدن المغربية، وتتوفر على مآثر تاريخية تعود إلى حقبة زمنية مختلفة تصل إلى العهد الحجري

وتميزت سنة 2014 باكتشاف مدافع أثرية بمنطقة الغندوري، كما تم اكتشاف أيضا رأس البرج البرتغالي، كما سجل التقرير بإيجابية إعادة تأهيل «فيلا فيستا»، وهي تعتبر من بين المباني التاريخية التي تم وضع حد لتدهورها، وهي من النماذج المهمة للتراث المعماري الكولونيالي، واعتبر المرصد أنها مبادرة تستحق التعميم على عدد من المباني المماثلة، وعلى رأسها فندق «سيسيل» الأيل للسقوط.

قصة غيلان

من المواقع الأثرية المهمة في مدينة طنجة التي تتعرض لعملية

مدينة طنجة (مابين 1662م و1684م). إلا أن المعطيات الأركيولوجية المرتبطة بموقع القصبية ووظيفتها ومواد وطريقة بنائها تحتم ضرورة تعميق البحث في فرضية عودتها إلى القرن السابع عشر. تتخذ القصبية شكلا مربعا، وتتوفر على جهاز دفاعي محكم، عبارة عن أسوار زودت بأبراج ذات قاعدة مربعة، وبرجين نصف دائريين ينتصبان في الواجهة الرئيسية، ويتوسطهما باب عمراية ضخمة. مواد بناء هذه القصبية تتكون أساسا من الأحجار الصغيرة والمتوسطة الحجم ومن الأجور والملاط الجيري، أما توزيع فضاءها الداخلي فغير معروف لانعدام أي أثر بارز لمبنى أو مرفق معين. في سنة 2009، تم بناء مسبح خاص بهذه البناية، وقد أتى البناء على آخر جزء من الشطر الغربي للقصبية، ولم يعد ذا قيمة تذكر، وإن تم الاحتفاظ به وترميمه، لأنه تم حجبها عن الرؤية ولم يعد باديا للعين.

«سر فانطس» البناية الأثرية المنسية

يعتبر مسرح «سرفانطس» الكبير، الذي وضع حجر أساسه في 2 أبريل 1911، واكتمل بناؤه في 12 دجنبر 1913، تحفة معمارية صممها المهندس الإسباني الشهير «ديغو خمينيث». شهد هذا المسرح إحياء عروض كبار الفنانين والمسرحيين العالميين والعرب، وخاصة خلال عصره الذهبي في فترة الخمسينيات من القرن العشرين، قبل أن يتم إغلاقه سنة 1974. وقد كان يتسع لـ1400 شخص، وكان مجهزا بتقنية تسمح له بتحريك مقاعه لتتحول إلى شكل دائري فاسحة المجال لتقديم عروض راقصة. وقد خلد في 12 دجنبر سنة 2013 ذكراه المثوية وسط تساؤلات عن مدى صموده أمام عوامل الزمن في ظل الحالة المؤسفة التي يعيشها. يوجد مسرح «سرفانطس» الذي تملكه الدولة الإسبانية، وقامت بكرائه لبلدية طنجة مقابل درهم رمزي، في حالة متدهورة بعد سنوات من الإهمال. إذ تبدو لوحات الزليج الأصفر والأزرق التي تزين واجهته الرئيسية مهالكة، رغم أنها لا زالت تحفظ للمكان هيئته، فيما فقدت الرسوم والنقوش على السقف ملامحها، وعلا الغبار كل جنباته الداخلية، وتجمعت في إحدى زواياها بقايا كراسي قديمة مكسرة. ونظرا إلى قيمته التاريخية ومميزاته المعمارية، فقد تم تقييده في عداد الآثار على المستوى الوطني بتاريخ 22 أكتوبر 2007، إلا أن وجود هذا المسرح في منطقة «فندق الشجرة» التي تشهد العديد من الاختلالات العمرانية والتنظيمية شكل دائما نقطة ضعف حالت دون تنفيذ مشروع ترميم وإنقاذ هذه المعلمة التاريخية.

«موقع كوطا»

في منطقة محاذية لمغارات هرقل وأشقران، يوجد موقع «كوطا» على بعد 10 كلم جنوب مدينة طنجة. وتعد أقدم المستويات بالموقع إلى القرن الثالث قبل الميلاد، كما تدل على ذلك اللقى الأثرية التي كشفت عنها الحفريات.. «كوطا» عبارة عن مجمع صناعي خاص بتلميح السمك، وهو يتكون من عدة أحواض يصل عمقها إلى مترين. وقد عرف هذا النشاط، في عهد الملك يوبا الثاني وابنه بتوليحي، تطورا كبيرا أدى إلى ظهور صناعات أخرى كاستخراج مادة الملح، وحين يقل السمك تتحول أحواض التلميح إلى أحواض لاستخراج مادة التلوين الأرجوانية التي جسدت شهرة يوبا الثاني.. يتكون الموقع حاليا من مجموعة من البنايات، ومن أهمها وأشهرها مصنع لتلميح السمك ومرافق أخرى من أبرزها الحمامات ومباني ذات أروقة ومعبد. يبحث بتعرض الموقع حسب مصدر مسؤول في الوقت الراهن لعملية تسييج، تمهيدا لسلطو عليه من قبل أحد الخواص، الأمر الذي نبه إليه مرصد حماية البيئة والآثار التاريخية بطنجة، داعيا إلى إعادة الاعتبار له من خلال تصحيح الوضع الحالي، عبر إعادة الموقع لإشراف سلطة تدبير الآثار، والعمل على حمايته وتأهيله بشكل يسمح بزيارة الزوار والمهتمين، ومباشرة أعمال التنقيب والتأهيل وإعادة الاعتبار للموقع المذكور.

المشهد الطبيعي لحوض تانسيفت وإمكانية تنمية السياحة البيئية

مفهوم الدفع مقابل الخدمات البيئية

مقاربة جديدة في أفق التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت

محمد التفراوتي

نظمت الجمعية المغربية للعلوم الجوية بتنسيق مع المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت الحوز، مؤخرًا، يوما تحسيسيا خصص لمقاربة الجوانب المتعلقة بتغير المناخ والدفع مقابل الخدمات البيئية في حوض تانسيفت. استهل البروفيسور عبد اللطيف الخطابي رئيس الجمعية المغربية للعلوم الجوية (AMSR) الملتقى مذكرا بدواعي وسياق اللقاء، ومبرزا مختلف البرامج المنجزة والمساعي المبرمجة في إطار مشروع التكيف مع تغير المناخ والدفع مقابل الخدمات البيئية في حوض تانسيفت. واستعرض مدير المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة، عبد العزيز ببيقي، تقييما للوضع البيئي بجهة مراكش تانسيفت الحوز الذي أنجزه المرصد تحت رعاية الوزارة المكلفة بالبيئة، والذي مكن من تشخيص الوضع البيئي في المنطقة وتطويرها على مر الزمن. وتحديد مختلف المؤشرات لتقييم مدمج، وكذا العمل على فهم أدق لمصادر الضغوط المتولدة. ثم تحليل ردود الفعل السياسية وذلك في إطار رؤيا تنشئ التحسين المستمر للإدارة البيئية على المستوى الجهوي. وأكد خالد الغازي من المديرية الوطنية للأرصاد الجوية، أن تغير المناخ هو أحد التحديات الكبرى للقرن 21، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي وكذا المحلي. كما أن احترار النظام المناخي لا ليس فيه، إذ أن العديد من التغيرات الملحوظة لم يسبق لها مثيل على مستوى المكاني والزمني. وبين التطور الذي لوحظ أيضا أن كلا من العقود الثلاثة الماضية كان أكثر دفئا، تباعا، على سطح الأرض من العقود الماضية منذ سنة 1850. ففضلا عن ارتفاع درجات الحرارة، يضاف ارتفاع



واد اوربكا بضواحي مدينة مراكش

بتغير المناخ. ويرمي هذا البحث إلى تتبع تطور الغطاء النباتي يحوض تانسيفت بين عامي 1984 و 2014. وكشفت نتائج دراسة قابلية التعرية أن حوض تانسيفت ذات قابلية عالية للتعرية إلى عالية جدا. ذلك أن هذه المناطق تهم الأراضي ذات الانحدار الشديد والمخصصة للزراعة أو للكلأ والتي تتوفر على غطاء نباتي معشوشب أو متدهور، كما يتم الحرث في أراضي منحدر و ذات شكل سطحي أقل صلابة. وتبين نتائج التآثر بتغير المناخ أن جل المساحة الإجمالية لحوض تانسيفت حاليا تعاني من هشاشة إلى هشاشة أشد أمام تغير المناخ.

التغير في استخدام الأراضي وتأثير ضبط الفيضانات في حوض أوربكا، كان موضوع دراسة الطالب المغربي رضا ربحان والتي تعد تقييما موضوعيا لديناميات الغطاء النباتي في حوض أوربكا. ونمذجة الأداء الهيدرولوجي للحوض المائي مع تسليط الضوء على العلاقة بين استخدام الأراضي والعمل الهيدرولوجي للحوض. وتظهر نتائج هذه الدراسة انخفاضاً في الغطاء الغابوي خلال الفترة المتراوحة بين 1984 إلى 2000. وخلال الفترة مابين 2000 إلى 2014، حدث إعادة بناء النظم الإيكولوجية الطبيعية. وأظهرت نتائج النمذجة الهيدرولوجية بأن استخدام الأراضي له تأثير إيجابي على ضبط الفيضانات على مستوى منطقة الدراسة.

ومن جهته تناول الطالب أفو سطيناف (AFO Stéphane) من الطوغو تقييم حالة النباتات النهرية ودورها في استقرار ضفاف الأنهار. وتمكن النباتات النهرية، من خلال

مدينة طنجة تعتبر من أقدم المدن المغربية، وتتوفر على مآثر تاريخية تعود إلى حقبة زمنية مختلفة تصل إلى العهد الحجري

دراسة مشروع (GIREPSE) اختيارا مناسباً بالنظر إلى المخاطر والحركة التي بدأ الشعور بها خلال السنوات العشر الماضية. مما يستوجب الحفاظ على المياه والبحث عن سبل لسياسة إستراتيجية متكاملة. وتشمل الدراسة، يضيف الخطابي، جميع أنحاء حوض تانسيفت ولكن مع تركيز البحث على الحوض الفرعي

إخضاعها لرسوم محددة. ذلك أن دفع مقابل الخدمات البيئية مفهوم يحدد قيمة الخدمات ويتناول التكاليف التي لا تظهر في العادة في الموازنات، حيث لا يأخذ صانعو السياسة هذه العوامل غير المباشرة في اعتبارهم خلال القرارات المتخذة في مجال التنمية. وأفاد البروفيسور عبد اللطيف الخطابي منسق مشروع بحث التكيف



طلبة المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين بسلا و كلية العلوم بمراكش السملاية

الباحثون إلى جنسيات مختلفة من القارة الإفريقية فضلا عن المغربية. وذلك في إطار انفتاح المشروع البحثي على الطلبة الأفارقة عبر تدريبهم وتعزيز قدراتهم العلمية وفتح آفاق التواصل العلمي مع بلدانهم وكذا في سياق التواصل السياسي والاقتصادي الذي ينجبه المغرب تجاه أشقائه الأفارقة. وتحدث الطالب "ميلو موديست" (MELIHO Modeste) من البنين عن تطورات استخدام الأراضي في حوض تانسيفت وعوامل التغير والتأثر

لأوربكا، وذلك لتطوير إجابات فعالة ومنصفة بغية تقليل مخاطر المناخ، وتحسين النظام المائي والإيكولوجي وتعزيز الخدمات البيئية. وشهد اليوم الدراسي عرض نتائج الدراسات والأبحاث المنجزة في إطار مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، من قبل طلبة من المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين بسلا و كلية العلوم بمراكش السملاية، ويتنمي هؤلاء الطلبة

مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، ورئيس الجمعية المغربية للعلوم الجوية (AMSR) وأستاذ المدرسة الوطنية للمهندسين الغابويين، أن المغرب كبلد مصنف ضمن المناطق القاحلة وشبه القاحلة وعرضة لتغير المناخ يطرح تحديات عديدة لمستقبل الموارد المائية والآثار المحتملة على التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويعد حوض تانسيفت منطقة

مستوى سطح البحر، وتفكك كتل الجليد، وشدة الأحداث المتطرفة مثل الحفاف وموجات الحر والبرد والأمطار الغزيرة. وتناولت الباحثة أم هاني الدلاني من كلية العلوم بفاس قراءة موجزة عن المفاهيم النظرية النسبية للدفع مقابل الخدمات البيئية (PES). والذي يغطي أربعة أنواع من الخدمات تتجلى، أساسا، في الكربون والتنوع البيولوجي والمياه والترفيه ومحاولة

تحليل الجهات المعنية وعلاقات القوة بينهم وبين درجة مشاركتهم. حيث تم تسليط الضوء على العديد من الجهات الفاعلة. ويتميز هذا الصنف عادة من قبل مجموعات محدودة من التحالفات وصراعات الاستخدام أو المستخدمين المحتملين. كما أن النمو السكاني المرتبط بالفقر المحلي، وبإمكانات زراعية منخفضة، وتغير في نمط الحياة أو تطور في الأنشطة السياحية، جعلها قوات للتغيير تحفز الضغوط المهددة لاستدامة الموارد في الحوض. إذ تتفاقم هذه الضغوط في سياق تغير المناخ.

وأثنى محماد أكنسوس رئيس جماعة أوريكا على عمل المشروع البحثي وفعالياته التي تهتم بحوض أوريكا ومنتزهه الوطني. مشيراً إلى مساهمة الجماعة في تأهيل المنطقة بيئياً من خلال زرع 5000 شجرة أرز بحوض أوريكا من قبل الجماعة وجمعية محلية. وأفاد أكنسوس أن جماعة أوريكا تتطلع، خلال السنة القادمة، وبتنسيق مع المصالح الإقليمية للمياه والغابات بالمنطقة لغرس مليون شجرة بحوض أوريكا على مساحة 500 هكتار. وعبر رئيس الجماعة عن رغبته في استضافات الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR) حاملة مشروع حماية البيئة والبحث عن مصادر المياه. وأكد على أن الحوض هو خزان تانسيفت الذي يزود المناطق المجاورة بالمياه وعليه فحماية هذا الحوض المائي ضرورية ويجب الاهتمام بحمايته مع نهج مقاربة التتبع والمراقبة والصيانة.

وعبر محمد أيت الهاشمي رئيس جماعة ستي فاضمة عن أهمية الدراسات المتناولة وطالب بتقييم هذا العمل خلال السنة القادمة على أرض الواقع. فهناك أفكار وحلول تناولتها الدراسات تستوجب التطبيق مع وجود الإعتمادات المالية، بضيف رئيس الجماعة، خصوص وأن المنطقة متأثرة بالتلوث. مبدياً رغبته كرئيس جماعة بالتوصل بهذه الدراسات لتطبيقها على أرض الواقع. وناشد بإنجاز دراسة في مجال القوانين متاقلمة مع خصوصيات المنطقة لكون القوانين الحالية لا تناسب المجال الجبلي الذي يميز المنطقة.

يشار أن الملتقى شهد مشاركة 70 مشاركاً من مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية بجهة مراكش وممثلي عمالات مراكش والحوض شيشاوة والصويرة، وبعض المنتخبين وخصوصاً رؤساء جماعة كمل من أوريكا و ستي فاضمة. كما أطر هذه البحوث مجموعة من الدكاترة الأكفاء بما فيهم الأساتذة أحمد أوهمو و زين العابدين عبد النبي وإبراهيم مدود والمسولي محمد واليعقوبي محمد ومصطفى الأمراني وسعيد الحساني ومحمد صابر ومحمد بهناسي وعبد الهادي بنيس وعبد اللطيف الخطابي.

يذكر أن مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، الذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات (2017-2014)، تنسقه الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR) بشراكة مع جماعة القاضي عياض والمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين والمديرية الوطنية لأرصاء الجوية والمرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ثم جامعة موناكوتون بكندا. يتناول القضايا المعقدة والمتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتفاعلاتها. وذلك بغية النهوض بسياسة الإدارة المتكاملة للمياه مع الأخذ في الاعتبار جميع القوى الداعمة للتغيير، الداخلية والخارجية، حيث سيستفيد هذا المشروع من الحوار الشامل بين المعنيين بالقطاع.

الموارد الطبيعية للوادي بفعل كثرة المقذوفات الصلبة والسائلة.

وعالج الطالب المغربي محمد البوزياني خلال دراسته فرص ومعوقات تنمية السياحة البيئية في المنتزه الوطني توبقال. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد هذه الفرص

أثنى محماد أكنسوس رئيس جماعة أوريكا على عمل المشروع البحثي وفعالياته التي تهتم بحوض أوريكا ومنتزهه الوطني

والمعوقات كأداة فعالة لتنمية المنطقة المحمية لتوبقال. ويبدو من هذه الدراسة أن منتزه توبقال يستفيد من بعض البنيات التحتية السياحية، سواء من حيث الإقامة ومن مرافق الخدمات مع التركيز على المنطقة المحيطة. وبظهر تحليل الإمكانيات والمقومات أن المنتزه يقدم للزوار مجموعة متنوعة من المنتجات السياحية البيئية. وتبقى رياضة المشي النشاط الأبرز في المنطقة، يجذب المشاة من عدة جنسيات خصوصاً الأوروبيين. وللإشارة فمعظم الرحلات السياحية



محمد أيت الهاشمي رئيس جماعة ستي فاضمة

المنظمة إلى المنتزه محتكرة من قبل فاعلين خارجين عن المنطقة مع مردود اقتصادي منخفض على السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، لا ينظر إلى مساهمة نشاط المحافظة على المنتزه بشكل إيجابي. وعليه أوصى بذلك مختلف الفاعلين المعنيين بعدة مقترحات وأفكار لتوجيه أفضل لممارسة السياحة البيئية في المنطقة.

وتناولت الطالبة المغربية سارة بوعريس خلال بحثها دور الجهات الفاعلة ورهانات المحافظة على الموارد الطبيعية في حوض أوريكا. وتركز دراستها على تحليل الجهات المعنية عبر محاولة فهم التفاعل بين الفاعلين والأدوار واهتمامات السكان، ومعرفة استخدامات المياه، والموارد الحية، والتفاعل بين المكونات المختلفة للنظام ككل. من خلال

عبر محمد أيت الهاشمي رئيس جماعة ستي فاضمة عن أهمية الدراسات المتناولة وطالب بتقييم هذا العمل خلال السنة القادمة على أرض الواقع

ويشهد
الوادي إقبالا

كبيرا خصوصا في فصلي الربيع و الصيف. ويساهم الزوار من خلال نفقاتهم أثناء إقامتهم في الوادي في تحقيق التنمية البيئية لهذا الموقع. ورغم ذلك تنعكس هذه الامشطة السياحية، نوعا ما، سلبا على وضع



محماد أكنسوس رئيس جماعة أوريكا

مدى تعرض البنية التحتية وأثار هذه الأنشطة على الوسط المادية والاجتماعي والاقتصادي.

وتفيد نتائج هذه الدراسة أن وادي أوريكا يحتوي على مجموعة من المنشآت السياحية من وحدات فندقية وبيوت إبياء وقصبات، وشقق للإيجار ومطاعم.

البيئية. محور شكل أرضية بحث الطالب "رامارولفي حسينة تسيلفينا (RAMAROLAFY Hasina)" من جزيرة مدغشقر (Tsilavina) ويتناول هذا البحث تحليلا للمشاهد الطبيعي، وتحديد إنشاء تصنيف وتقييم نوعي للمناظر الطبيعية في

خصائصها وبفعالية، من مكافحة آثار هذه الفيضانات. وقد حددت دراسة النباتات أربع مجموعات النباتية. وأجري تقييم لجودة البيئة النهرية في 34 محطة لأخذ العينات من خلال مؤشر الجودة.

أما الطالب "هوندود دجدهو حليان" (HOUNDODE Djidjoho Juliën) من الدنمارك فاستعرض جانب المساهمة في تقييم إعدادات السيطرة على تآكل التربة بالحوض المائي أوريكا، تانسيفت. وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم تأثير هذه الإعدادات على تدفقات المائبة بالحوض المائي وتقدير فعالية أشغال التقوية ضد مخاطر السيول. وقد ثبت أن هذه الإعدادات قد قللت من تدفق المياه بنسبة 12%. كما تم تقييم فعالية هياكل الحماية من خلال تحليل أنواع مختلفة من عتبات التقييد في أربعة أحواض في أوريكا.

وأثبت فحص جانب من الوديان أن هذه الهياكل لعبت دور تراكم الرواسب. ويقدر التدهور الذي يخلفه الطمي على مستوى العتبات في هذه المنطقة حوالي 15 طن في هكتار في سنة. وفضلاً عن رسو هذه الرواسب، فهي إما مستقرة عبر النباتات أو ذات قيمة من قبل المزارعين.

وعمل الطالب "جيني رفاينيزودز انكابسولو" (Jenny-Revany ABESSOLO ZUEDZANG) من الغابون على تقييم أثار الأنشطة البشرية على جودة المياه في نهر أوريكا والتنوع البيولوجي بأعماق البحار. وتتناول هذه الدراسة جانب تأثير الأنشطة المزاولة في كل من "أوريكا" و "أوكايمدن"، والتي تتجلى في الزراعة وتربية المواشي والسياحة على الأودية وخاصة من خلال تصريف النفايات الصلبة والصرف الصحي وغيرها من الملوثات. وقد زادت هذه الضغوط في الأونة الأخيرة بسبب تأثير تغير المناخ. كما قدمت الدراسة تحليلا لايكولوجية المياه السطحية. وتشير النتائج الأولية إلى مزيد من تدهور جودة المياه في أوكايمدن حيث تتجلى الأنشطة البشرية بشكل واضح في أوريكا. وظهرت النتائج الأولية أن السلامة البيئية معرضة للخطر بشكل كبير في الوادي مع زيادة في تركيز المواد الضارة المحتملة.

ويوفر المشهد الطبيعي لوادي أوريكا إمكانيات مهمة لتطوير السياحة

ورشة تدريبية حول الاعلام والاتصال البيئي

تعزير للقدرات وتجميع للكفاءات

تونس : محمد التفراوتي

نظمت الشبكة الإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات في مجال إدارة النفايات في دول

من الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة . وعقد المنتدى على مدى يومين دورة تدريبية حول الاتصال البيئي همت الإعلاميين وممارسي مهمة الاتصال

البيئية الكبرى ونشطت الورشة التدريبية كل من الصحفي وأستاذ العلوم السياسية أنور المعلي والإعلامية ومنتجة البرامج دنيا الشاوش، ركزا في تأطير

الإداري للسلطات المحلية والإقليمية . وتمكن المشاركون من استيعاب المفاهيم العامة للديمقراطية التشاركية، والتربية المدنية والمواطنة والمساءلة ثم فهم

ينبغي أن يؤدي إلى اتفاق الدولي الجديد حول المناخ ينطبق على جميع البلدان، وذلك بهدف إبقاء الاحترار العالمي أقل من 2 درجة مئوية. وعلى المستوى التقني

يوصلها إلى وسائل الاعلام.. وتدارس المشاركون مفهوم التنمية المستدامة وأهم تحدياتها المتمثلة في التلوث بأشكاله المختلفة . وشح المياه وتزايد عدد السكان أمام تزايد



المشرق والمغرب العربي "سويب نيت" (SWEEP-Net) في إطار المنتدى الإقليمي الخامس، مؤخرا بتونس، تحت عنوان "الحلول الاقتصادية والاجتماعية لإدارة مستدامة للبيئة"، ورشة تدريبية لفائدة الإعلاميين البيئيين والاتصالين العرب بمنطقة قمرت ضواحي تونس العاصمة .

العام في الدول العربية وكذا الصحفيين التونسيين المهتمين بالبيئة . وأفاد أنيساسماعيل، منسق امشبكة "سويبيت" أن الاعلام المتخصص يلعب دورا مهما في تنوير الرأي العام وفي تقريب الرؤى والتصورات المتناولة في المنتديات والمؤتمرات الأكاديمية ، وأن "سويب نيت" تعي كنه ورسالة الاعلام والاتصالين ، من هنا جاءت مبادرة إشراك الاعلام في رهانات المرحلة وتعزيز قدراته وتأهيله لمواجهة مستجدات مختلف الإشكالات

الورشة على تناول الجوانب النظرية التي تروم تعزيز قدرات المشاركين حول القضايا الراهنة وتبادل الخبرات والتجارب بين المشاركين، كما استعرضوا أهم التدريبات العملية التي تشمل كل من التواصل والممارسات الصحفية. وتنشد الدورة التدريبية تغطية الجوانب الثقافية العامة والممارسة على المستوى التقني حيث تم تدارس أساس المقاربة الديمقراطية التشاركية، مع فهم العناصر الأساسية للحكمة المحلية والالمام بالتنظيم

التنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة. وعمل الأستاذ أنور على بسط مختلف المفاهيم والإشكالات المصاحبة للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والمقبلة، كما تناول بالتحليل تحديات المؤتمر الـ 21 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP21 / CMP11)، المعروف باسم "باريس 2015" الذي سيعقد في باريس في الفترة من 30 نوفمبر - 11 ديسمبر عام 2015. والذي يعتبر موعدا نهائيا حاسما

تناول المشاركون أوجه التكامل والتناقضات بين أولويات الصحفيين وإتصاليين من محدثين وملحقين صحافيين ومسؤولين عن وسائل الاعلام، ومدبري التواصل. وكذا مختلف المهارات والسلوك الخاص والتحديات التي تواجه الصحفي لفائدة قراءه. والتحدي الذي يواجه الإتصالي لنقل رسائله. وذلك وفق تصور واضح لتغيير جيد نحو الإتصالي المراد خلقه. هذا مع مراعاة خطر أن يصبح الإتصالي عدو المعلومة التي

حاجياتهم الاستهلاكية . كما تناولوا بالتحليل مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة (2016-2030) خصوصا مع اقتراب نهاية سنة 2015، موعد نهاية خطة أهداف الألفية الثانية للتنمية الثمانية خلال الفترة 2000 - 2015، حيث تمت صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة خلال 2016 - 2030، وهي استراتيجية طموحة تتضمن بعض عناصر الاستراتيجية السابقة ولكن بطموحات أكبر ومؤشرات أكثر .

وقد عرف الورشة مشاركة وازنة للمغرب من خلال إعلاميين ممثلين لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة من المغرب وموريطانيا واتصاليين

تقرير جديد للأمم المتحدة: يحذر المغرب من تداعيات الاستغلال المفرط للمياه الجوفية على النظام البيئي

البيئة

دق تقرير جديد نشرته منظمة الأمم المتحدة بموازاة مع بداية أشغال المنتدى العالمي للماء المتعدد في كوريا الجنوبية حول تنمية الموارد المائية في العالم: وقائع وأرقام ناقوس الخطر بشأن محدودية الموارد المائية، وارتفاع الطلب عليها في المدى القصير والمتوسط والطويل: بنسبة 40 بالمائة في 2030، وب 55 بالمائة في 2050، وتراجع حصة الفرد من الماء. ويرجع تقرير الأمم المتحدة حول تنمية الموارد المائية في العالم المغرب داخل خارطة التوزيع العالمي لندرة المياه المتزايدة، ويحذر من المخاطر المحدقة بالمياه الجوفية والناجمة عن الاستغلال المفرط، وعن التغيرات المناخية - 4 مليار متر مكعب من المياه الجوفية في المغرب التي يشتد عليها ضغط الاستغلال المفرط إلى حد تناقصها وجفاف الفرشة المائية الجوفية في جهة سوس ماسة. ويحذر أيضا من تداعيات الاستغلال المفرط للمياه الجوفية على النظام البيئي من انجراف

للترية، وتسرب المياه المالحة، ما يفرض على المغرب التفكير في إقامة إدارة لتدبير مستدام لموارده المائية المحدودة. ويصنف تقرير الأمم المتحدة المغرب



ضمن قائمة الدول التي يتراجع فيها منسوب المياه

التي تعاني من مستوى انحراف وتغير نظام التدفق الطبيعي للمياه بنسبة عالية بسبب نظام تدبير السدود والتوحد والتبخّر: هدر 70 مليون متر مكعب سنويا، وكذلك الأحواض المائية بالمغرب إلى جانب



البرنامج الوطني للنفايات المنزلية

في إطار انخراط المغرب في التنمية المستدامة عبر التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وتطبيقا لأحكام القانون 28.00 الخاص بتدبير النفايات والتخلص منها، تم خلق البرنامج الوطني للنفايات المنزلية PNDM في إطار اللجنة المشتركة بين وزارة الداخلية والوزارة المكلفة بالبيئة. جاء البرنامج من أجل سد الخصاص الحاصل في تدبير قطاع النفايات المنزلية، ويستهدف كل المدن المغربية بدون استثناء على مدى 15 سنة بهدف تحسين مستوى عيش المواطنين ويروم على المدى الطويل إلى تعميم جمع ومعالجة النفايات المنزلية، تقليص المشاكل التي تسببها المطارح القديمة والعمل على دفن النفايات بطريقة مراقبة ومقننة وتشجيع تدوير النفايات. ومن الأهداف الأساسية للبرنامج الوطني للنفايات المنزلية:

- الرفع من نسبة جمع النفايات إلى مستوى 85% سنة 2016 و 90% سنة 2022 والوصول إلى 100% بحلول 2030.
- إنجاز مطارح مراقبة للنفايات المنزلية والمماثلة في كل المراكز الحضرية سنة 2022.
- إعادة تأهيل كل المطارح غير المراقبة بحلول سنة 2022.
- تطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات عبر مشاريع نموذجية لرفع مستوى التدوير إلى 20% بحلول سنة 2022.

● تعميم المخططات المديرية على كل عمالات وأقاليم المملكة.

● تحسيس وتكوين الفاعلين الأساسيين في ميدان تدبير النفايات وتبلغ تكلفة هذا البرنامج 40 مليار درهم، تخصص منها 72% لخدمات الجمع والتنظيف و14.6% لخلق مطارح مراقبة.

و جدير بالذكر أن الجماعات الترابية تساهم ب 70% من مجموع تمويل البرنامج.

ولحد الآن تمكن هذا البرنامج من تحقيق مجموعة من المكتسبات، إذ تتوفر 80% من الساكنة على شركات خاصة لجمع النفايات المنزلية، وارتفع معدل دفن النفايات من 11% سنة 2007 إلى 35% كما بلغ معدل تدوير النفايات 10%، وتمت إعادة تأهيل 24 مطرحة للنفايات، وبرمجة إنجاز 14 مطرحة مراقبا في أفق 2016 و 42 بين 2017 و 2022، إضافة إلى برمجة تهيئة 135 مطرحة عشوائيا بين 2015 و 2022.

وتعمل وزارة الداخلية ممثلة في المديرية العامة للجماعات المحلية، بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالبيئة وبدعم من البنك الدولي، على تحقيق أهداف المرحلة الثانية من البرنامج، والتي تتجلى في تحسين الحكامة، والتي قطاع النفايات المنزلية، الدعم المؤسسي والمالي لخدمات النفايات المنزلية، المراقبة والمتابعة البيئية وتطوير فروع إعادة استعمال النفايات.

مصر والسودان وإفريقيا الجنوبية، ما من شأنه أن يؤثر سلبا على النظام البيئي. يشير التقرير إلى أن الصدمة المائية تبدأ عندما تقل حصة الفرد من الماء سنويا عن 1700 متر مكعب، والحال أن ثلاثة أرباع الدول العربية تعيش تحت عتبة ندرة الماء بأقل من ألف متر مكعب للفرد سنويا، وقربا نصفها تقل فيها حصة الفرد سنويا عن 500 متر مكعب: مصر وليبيا والمغرب والأردن واليمن من بين الدول الأخرى... بالرغم من تحسين نسبة الولوج للماء في العشرية الماضية في المغرب مثلا، لكن بشكل غير متناسق بين المناطق... ويوصي التقرير الدول، التي تعتمد على الزراعة في اقتصادها، ومن بينها المغرب، بالعمل على جعل الزراعة أقل استهلاكاً للمياه، والحد من تشييد محطات لتوليد الطاقة الحرارية التي تؤمن إنتاج الطاقة، ولكن تستهلك كميات كبيرة من الماء، والتشجيع على استغلال الطاقات المتجددة: الشمسية والريحية، واختيار نظري عالية الأداء. يخلص التقرير إلى أنه يجب العمل بمنطق استراتيجي على تدبير وإدارة الماء الصالح للشرب بمنطق الاستدامة، لأنه بدون ماء لن توجد زراعة أو حياة، وأن على السلطات العمومية القيام بدور حاسم في تحديد الخيارات الاستراتيجية في سياسة تدبير وإدارة الماء، والتي من شأنها تلبية الطلب المتزايد على الماء الصالح للشرب، على اعتبار أن الموارد المائية محدودة.

مصادقة البرلمان المغربي على القانون المتعلق بالساحل

والبحرية؛ كما نص على تدبير هذا الوسط بالاعتماد على مقاربة مندمجة تنبني على المعطيات العلمية الحديثة وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية وأثرها على المناطق الساحلية.

وأحدث القانون لجنة وطنية ولجانا جهوية تناط بها مهمة دراسة المخطط الوطني للساحل والتصاميم الجهوية للساحل وإبداء الرأي بشأنها.

ونص القانون على عدم المساس بالحالة الطبيعية لشط البحر، وعلى إحداث منطقة محاذية للساحل عرضها 100 متر يمنع فيها البناء، ومنطقة محاذية لهذه الأخيرة عرضها 2000 متر يمنع فيها إنجاز بنيات تحتية جديدة للنقل.

ويمنع هذا القانون صب المياه المستعملة أو النفايات التي تؤدي إلى تلوث الساحل ويفرض نظاما للترخيص بصب المقذوفات السائلة التي لا تتجاوز حدودا قصوى مع فرض إتاحة على هذه المقذوفات.

ويذكر أن المغرب يتوفر على سواحل ممتدة على طول 3500 كيلومتر، في واجهته الأطلسية والمتوسطية، وعلى رصيد هام من الثروات البحرية والبيولوجية والمواقع والمناظر الطبيعية والايكولوجية.



الخاص والجماعات الترابية في مسلسل اتخاذ القرارات المتعلقة بتدبير الساحل؛ وضمان حرية ومجانبة ولوج عموم المواطنين إلى شط البحر؛ وتشجيع سياسة البحث والابتكار بهدف استصلاح الساحل وموارده.

ويشار أن القانون جاء بتعريف قانوني للساحل وحدد مكوناته البرية

الوقاية من تلوث وتدهور الساحل ومحاربتها والتقليص منهما وضمان إعادة تأهيل المناطق والمواقع الملوثة أو المتدهورة؛ وكذا اعتماد التخطيط من خلال المخطط الوطني للساحل والتصاميم الجهوية للساحل في توافق وانسجام تامين مع وثائق إعداد التراب؛ ثم إشراك جمعيات المجتمع المدني والقطاع

العوامل المؤدية إلى حالة التدهور التي تلحق المناطق الساحلية.

و نص القانون المتعلق بالساحل على اعتماد المبادئ والقواعد الأساسية للتدبير المندمج للمناطق الساحلية والتي حثت على الأخذ بها مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، من قبيل مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية لريو سنة 1992 ولريو + 20 وكذا المؤتمر العالمي حول التنمية المستدامة المنعقد بجوهانسبرغ سنة 2002، إضافة إلى البروتوكول المتعلق بالتدبير المندمج للمناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط والذي صادق عليه المغرب بتاريخ 21 سبتمبر 2012 ودخل بذلك حيز التنفيذ بالنسبة لبلادنا ابتداء من 21 أكتوبر من نفس السنة.

ويروم القانون رقم 81.12 إلى تحقيق مختلف الأهداف المتمثلة في المحافظة على توازن الأنظمة البيئية الساحلية وعلى التنوع البيولوجي وحماية الموروث الطبيعي والثقافي والمواقع التاريخية والأركيولوجية والايكولوجية والمناظر الطبيعية ومقاومة التعرية الساحلية؛ ثم

البيئة

صادق مجلس المستشارين بمجلس النواب بالإجماع على مشروع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل. ولقي الإفراج عن هذا القانون، بعد طول انتظار، استحسان معظم الفعاليات البيئية المغربية، على أمل ضمان التوفيق بين مستلزمات حماية هذا الوسط الطبيعي وضرورة تحقيق التنمية المستدامة للساحل.

وأضحى المشهد البيئي بالسواحل المغربية في وضعية صعبة بفعل تعرضه للعديد من أسباب التدهور والتلوث من قبيل التوسع العمراني في المناطق الساحلية بنسبة 60% و المقذوفات المباشرة للمياه المستعملة المنزلية والصناعية بنسبة 70% من الوحدات الفندقية و 90% من الوحدات الصناعية، وكذا انتشار عمليات التخريب والاستغلال المفرط للكثبان الرملية.

وبذلك تزداد هذه الوضعية المتردية استغلالا بسبب عدم كفاية النصوص التشريعية والتنظيمية الحالية التي تضمن الحماية القانونية للساحل المغربي وضعف فعاليتها في مواجهة

المغرب ينظم تدبير النفايات الخطيرة



إحداثها مؤخرا من أجل التأكد من مدى مطابقتها هذه المنشآت للمقتضيات الإدارية والتقنية والبيئية.

كما يجب أن تتوفر المنشآت المتخصصة، بما في ذلك منشآت التخزين، على تجهيزات تمكنها من مراقبة الخاصيات الفيزيائية والكيميائية لتلك النفايات التي

التي يجب إرفاقها بالملف المتعلق بطلب الترخيص بإقامة المنشآت المتخصصة في معالجة النفايات الخطرة.

كما أن المنشآت موضوع طلب الترخيص تكون موضوع زيارة ميدانية يقوم بهام مفتشو الشرطة البيئية التي تم

المكلفة بالبيئة. وتستلزم مسطرة تسليم الرخصة، مجموعة من الوثائق التي تمكن على الخصوص من وصف المنشأة وكيفية اشتغالها وطرق معالجة هذه النفايات.

و يعد قرار الموافقة البيئية من ضمن الوثائق

البيئة

صدر المرسوم رقم 2-14-85 المتعلق بتدبير النفايات الخطرة بالجريدة الرسمية الذي يحدد الإجراءات التنظيمية المتعلقة بتدبير النفايات الخطرة وكيفية منح التراخيص للمنشآت المتخصصة في معالجتها بغرض التخلص منها أو ترميمها وكذا كيفية وشكليات منح الترخيص بجمع ونقل هذه النفايات الخطرة وكذا المواصفات التقنية المتعلقة بالمرافق التي يجب احترامها عند جمع ونقل وتخزين النفايات الخطرة بغرض التخلص منها أو ترميمها.

ونص المرسوم على منح الترخيص المرتبط بجمع ونقل هذه النفايات الخطرة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالبيئة بعد استطلاع رأي لجنة تتألف من ممثلي السلطات الحكومية المكلفة بالبيئة والصحة والنقل. كما يلزم الأشخاص الراغبين في مزاولة هذا النشاط بتزويد الإدارة بالمعلومات والوثائق الضرورية حتى تتمكن اللجنة من التأكد من الإمكانات التقنية والمالية الكفيلة بانجاز عمليات جمع ونقل النفايات الخطرة.

وألزم المرسوم استعمال حاويات وشاحنات مجهزة تستجيب للمعايير والتشريعات الجاري بها العمل لأجل القيام بعمليات جمع ونقل هذه النفايات الخطرة. ولا يسمح بمعالجة النفايات الخطرة بغرض ترميمها والتخلص منها إلا بدائل منشآت مرخصة من طرف السلطة الحكومية

قردة (ماكاك) مهددة بالانقراض في المغرب

البيئة

وأبرزت الدراسة أن أهمية الحفاظ بهذا النوع من القرده يعود إلى كونها هي الفصيلة الوحيدة في العالم. وفصيلة متفردة لا تشبهها أي قرده في العالم. ولا يمكن تعويض ما انقرض منها. إذ أن كل صغير ينترع من مجموعته يعاني أضرارا جسدية ونفسية طوال حياته ما يدفعه لإلحاق أضرار جسدية بنفسه وبالتالي النفوق.

واعترفت الدراسة أن مسؤولية الحفاظ على هذا النوع من القرده تبقى «مهمة جماعية تتداخل فيها مسؤولية المؤسسات المعنية الرسمية والجمعيات المعنية بالبيئة. إضافة إلى ساكنة المناطق المجاورة لماكن تواجد القرده». مشيرة إلى أن تواجد السياح بمجالها الطبيعي يؤثر سلبا على هدوء وراحة قرده زعوط كما يؤثر على تواليدها.

ويحث أمر المحافظة عليها. حسب الدراسة. «الالتزام بالكف عن عادة تقديم الطعام لها أثناء تواجدها على جنبات الطرق أو أخذ صور أو شرائها كحيوانات اليفة». مبرزة أن القانون المغربي يمنع ويجرم صيد قرده زعوط أو الاتجار فيها ويعاقب بغرامات زجرية إلا أن ذلك لم يساعد بعد على الحد من الخطر الذي يهدد هذا النوع من القرده.

وأكدت الدراسة أن قرده زعوط تعد ثروة وطنية وبيولوجية بامتياز. وبالتالي فكل فئات المجتمع معنية بحمايتها وتجنب تصرفات تضعها في خطر. خاصة وأنه تم إدراج قرده زعوط، من قبل الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة سنة 2008 كفصيلة مهددة بالانقراض.

وخلصت الدراسة إلى أن الوعي بأهمية البيئة. على اختلاف تظاهراتها والمحافظة على المجال الغابوي بالمناطق المعنية بتواجد قرده زعوط. التي يمكن أن تعيش في مجالها الطبيعي أكثر من 20 سنة وتلد إنثاتها مولودا واحدا في السنة. هو المدخل الرئيسي للحفاظ على وجود القرده وغذائها ومجالها الطبيعي.

يحظى المغرب بفصيلة نادرة من قرده زعوط (ماكاك سيلفانوس). وهي فصيلة تنتمي إلى قرده الحقة القديمة ينحصر تواجدها في سلسلة جبال الريف خاصة في المناطق الجبلية في غابات السلسلة الكلسية على مقربة من تطوان والمضيق والفتيد وشفشاون والعرش.

وهذه الفصيلة من القرده يهددها خطر الانقراض لأسباب تعود بالأساس إلى العامل البشري. ما يتطلب تدخل جميع الفاعلين المعنيين بالمحافظة على هذا الإرث الطبيعي الذي يميز المنطقة.

وتعود أسباب تراجع أعداد هذا النوع من القرده حسب تقرير حديث أنجزته جمعية المحافظة على قرده زعوط بجبال الريف. والركن الجهوي للتوثيق والتنشيط والإنتاج التربوي. إلى «تدخلات إنسانية مباشرة وغير مباشرة وتعرض نحو 300 من صغارها سنويا للصيد قصد بيعها أو تهريبها بطرق غير مشروعة».



وأكد التقرير أنه على الرغم من الجهود التي يقوم بها المغرب والعناية القصوى التي يوليها للحفاظ على هذا النوع من القرده فإن أعدادها التي تراجع ملحوظ أمام استحالة إعادتها للمجال الطبيعي بعد تعرضها للصيد. نظرا لرفض ونبذ المجموعات الأخرى لها ولكنها تتعرض للموت المحقق بسبب عجزها وجعلها طرق البحث عن الطعام ووقوعها بسهولة للكلاب وابن أوى وغيرها من الحيوانات.

وأكدت هذه الدراسة أنه نتيجة لتدخلات الإنسان تقلص عدد قرده زعوط في جبال الريف بشكل بين. وهو ما أدى إلى تراجع العدد من 13 ألف سنة 1980 إلى 5000 فقط في الوقت الحاضر. وهو نفس التراجع تقريبا الذي عرفته على مستوى جبال الأطلس في أوقات سابقة.

التدبير الأمثل لبعض أصناف النفايات الخطرة لضمان التاطير الجيد لمنظومات ترميم النفايات الخطرة كالبطاريات والزبوت المستعملة.

ينشر أن التقديرات الحالية لإنتاج النفايات الخطرة تفوق 300.000 طن في السنة، وتمثل هذه النفايات نسبة 20% من كمية النفايات الصناعية المنتجة بالمغرب. هذا الصنف من النفايات يشكل بحسب طبيعته ودرجة ضرره وخطورته تهديدا حقيقيا على البيئة وصحة السكان مما يفرض وضع إطار تنظيمي لتدبيره.

ويذكر أن القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها أولى أهمية خاصة لتدبير النفايات الخطرة، حيث ينص على ضرورة معالجة النفايات الخطرة بغرض التخلص منها أو ترميمها في منشآت متخصصة لهذا الغرض ومرخص لها من طرف الإدارة. مع إخضاع عمليات جمع ونقل النفايات الخطرة أيضا إلى ترخيص يسلم من طرف الإدارة.

تستقبلها وتخزينها؛ حيث يجب أن تكون مناطق التخزين غير نفاذة للسوائل الخطرة ومصممة ومجهزة بشكل يسمح بتجنب خلط النفايات الخطرة أو صبها على الأرض أو تحرقها بشكل يؤدي إلى تلويث موقع المنشأة ومحيطها. كما يجب أن تتوفر هذه المنشأة على نظام إغلاق وحراسة يمنع كل ولوج غير مرخص به إليها وكذا من أجل ضمان تدبير أمثل لهذه النفايات.

ومن أجل ضمان تدبير هذه النفايات بكيفية فعالة ومسؤولة، فقد أصبح من اللازم بموجب التنظيم الجديد على جامعي وناقلي النفايات الخطرة وكل المستغلين وأصحاب منشآت تخزين وتضمين ومعالجة وتخزين النفايات الخطرة، أن يمسكوا سجل لتدوين العمليات وإنجاز تقرير سنوي والتوفر على مخطط داخلي لتدبير النفايات هذه النفايات.

و يحيل مشروع المرسوم على قرارات خاصة لتحديد المواصفات والمقتضيات المتعلقة بتدبيرها وذلك بغية ضمان

طنجة: دعوة لإنجاح المخططات الجهوية في مجالي البيئة والحفاظ على المآثر

وإقامة مطرح مراقب في أقرب وقت ممكن تتوفر فيه الشروط البيئية، مع مراعاة مصالح الساكنة وتمكينها من متابعة المشروع وتفعيل لجنة المتابعة، وتعزيز مراقبة تلوث الهواء بأحياء العوامة والمجد لحماية البيئة والوقوف المستمر والمنتظم على حالة وجودة المياه بالمدينة وعقلنة استغلال مياه السقي.

كما دعا المرصد إلى حماية الغابات الحضرية المحيطة بالمدينة من مختلف أنواع الانتهاكات والمخاطر، كالحرائق وقطع أشجار ورمي الأبال والردمة، ومن خطر البناء العشوائي خاصة على مستوى غابات أحمار والبرانس القديمة ومديونة والجبيلة والغابة الدبلوماسية والسلوقية.

وأكد المرصد أن معالجة ملفات المآثر التاريخية والبيئة يستوجب مواصلة التنسيق وعملا ممنهجا وعميقا على المديين المتوسط والبعيد تخرط فيه كل فعاليات المجتمع، وتحسيس ساكنة المنطقة من أجل رفع التحدي والتصدي لتحديات البيئة.

والعمودية لمواجهة كل التحديات وتصحيح بعض الاختلالات اعتبارا لموقع مدينة طنجة وباعتبارها قطبا اقتصاديا وسياحيا رائدا.

وأبرز المرصد أهمية تاهيل وحماية مآثر المدينة ومن ضمنها "فيلا هاريس"، ومبنى "مانوبوليو"، وقصبة غيلان، وقصر "بيير ديكاريس"، ومدينة كوطا، وأسوار المدينة القديمة، وقصر الباشا الريفي، وحماية المبانى المصنفة خارج أسوار المدينة القديمة بمختلف المحاور التاريخية بالمدينة، مؤكدا على ضرورة إيجاد حل لترميم مسرح سرفانتيس وموقع "بلاصا طورو" ودور السينما التاريخية بالمدينة، مع إيلاء اهتمام خاص لعملية تاهيل ضريح ابن بطوطة بما يتناسب والمكانة التاريخية لهذا الرحالة على الصعيد العالمي، وتعزيزا لطنجة كوجهة سياحية ثقافية ذات صيت عالمي.

من جهة أخرى، طالب المرصد بالغلق العاجل للمطرح العشوائي لمغوعة، مع العمل على تاهيله كفضاء أخضر جديد للمنطقة،



والمهمة التي تعرفها المدينة، والتي من شأنها تحسين المجال وتاهيله، خاصة في الشق المرتبط بالبنية التحتية، تقتضي تشبيك الجهود على مختلف المستويات الأفقية

البيئة والحفاظ على المآثر. وأضاف المرصد، في بلاغ له، أن تعدد أهمية الملفات المرتبطة بالبيئة والمآثر على المستوى الجهوي، والأوراش المهيكلة

دعا المكتب التنفيذي لمرصد حماية البيئة والمآثر التاريخية بطنجة إلى تضافر الجهود المؤسساتية والجموعية لإنجاح المخططات الجهوية في مجالي

تهنئة

بمناسبة عيد العرش المجيد

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة السيد

محمد لعج

المدير العام

لشركة العمران طنجة

أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أطر

وموظفي الشركة

بأن يتقدم إلى صاحب الجلالة والمهابة

الملك محمد السادس نصره الله

بأحر التهاني والأمانى، وأصدق عبارات الولاء لجلالته،

مجددا تشبته بأهذاب العرش العلوي المجيد، راجيا منه

عز وجل أن يبقية ذخرا وملاذا لشعبه الوضي، وأن يقر

عيني جلالته بسمو الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة

السمو الملكي الأميرة للاخديجة، وصنوه السعيد مولاي

رشيد، وباقي أفراد الأسرة العلوية المجيدة.

إنه سميع مجيب



طنجة: ندوة بيئية تناقش زراعة الأسطح والمباني السكنية

وتطرق لمشروع زراعة الأسطح من منظور مادي مبرزا أهميته في تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الفلاحية مستدلا بنجاح بعض التجارب السابقة في بلدان أوروبية وآسيوية. وفي أعقاب الندوة تم توقيع شراكة بين «جمعية شباب الفتح للتنمية» و«مركز المهنيين الشباب» يتم بموجبه إجراء دورات تدريبية مجانية في تقنيات زراعة الأسطح.

كما سجلت الندوة اعتذار كل من الفاعل الجمعي «نبيل إفزارن» و«عدنان المعز» منسق برامج «تكتل جمعيات طنجة الكبرى» عن الحضور لأسباب طارئة.

وفي الختام تلا رئيس الجمعية بياناً ختامياً كان عبارة عن ملخص شامل لكل الجهود التي بذلتها الجمعية من أجل إنجاح فعاليات الدورة الثانية لمنتدى «طنجة الخضراء» ويأخذ بعين الاعتبار مداخلات الأساتذة الذين أطروا الندوة وكذا اقتراحات الحاضرين وهكذا اقترح أن تستمر الجمعية في تنظيم هذا المنتدى كل سنة، على أن تمتد أشغال الدورة المقبلة على مدى يومين أو أكثر يخصص فيها يوم لتنظيم دورة تدريبية في تقنيات زراعة شرفات وأسطح المباني السكنية.

بأهمية زراعة الأسطح في مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي البداية استعرض الإعلامي «عبد المغيث مروان» بعض التساؤلات التي قد يطرحها حول مدى صلاحية أسطح المباني للزراعة، كما تطرق لتاريخ هذا النوع من الزراعة في الحضارة البابلية ..

كما تم الإشادة بمجهود سكان شارع أطلس الذين أبدعوا في تحويل حيهم لتحفة بيئية مكنتهم من احتلال المرتبة الأولى في مسابقة أجمل حي والذي تنظمه الجمعية على هامش فعاليات المنتدى.

الفاعل الجمعي «محمد البشير البقالي» تطرق لمشكل ندرة المناطق الخضراء داخل المدار الحضري وأهمية زراعة الأسطح في خلق وتوسيع المجال الأخضر كخطة بديلة.

«عبد الله محمد أمين» والذي حضر ممثلاً لـ «مركز المهنيين الشباب» في مداخلته التي ثمن فيها بمبادرة «جمعية شباب الفتح للتنمية» واعتبر زراعة الأسطح مشروعاً ذا قيمة وجب تشجيعه والاهتمام به، «عبد الله محمد أمين» المدون والباحث في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أدلى بدلوه أيضاً في الموضوع من الجانب الاقتصادي



عبد الرحمن الفرجاني «أعقبها الكلمة الافتتاحية التي ألقاها السيد «عبد الله أكيدار» الكاتب العام لـ «جمعية شباب الفتح للتنمية» رحب فيها بالحضور وبكل المتدخلين الذين لبوا دعوة الجمعية لمساهمة في تسليط الضوء على موضوع الندوة التي تدخل في إطار فعاليات الدورة الثانية لمنتدى «طنجة الخضراء» والتي استهلها أعضاء الجمعية من قبل بحملة توعوية وتحسيسية

تسليط الضوء على زراعة شرفات وأسطح المباني السكنية وكذا مناقشة السبل الكفيلة بتشجيع جمعيات الأحياء وعموم المواطنين على هذا النوع من الزراعة وكذا المساهمة في تحسيس وتوعية المجتمع المدني بدور زراعة الأسطح في توسيع المجال الأخضر بالمدينة. وبحضور المتدخلين انطلقت الندوة بترتيل آيات بينات من الذكر الحكيم، تلاها المقرئ «

تحت شعار: «زراعة الأسطح والمباني السكنية بين النظري والتطبيقي» وبمناسبة ذكرى ميلاد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، نظمت «جمعية شباب الفتح للتنمية» بمدينة طنجة الدورة الثانية لمنتدى «طنجة الخضراء» عشية يوم الجمعة 29 ماي 2015 على الساعة السادسة مساءً بغرفة الصناعة والتجارة والخدمات بطنجة، وذلك سعياً منها إلى

تهنئة

بمناسبة عيد العرش المجيد

يتشرف خديم الأعتاب الشريفة السيد

يوسف لقالش

المدير العام للوكالة المستقلة لتوزيع

الماء والكهرباء فاس

أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أطر

ومستخدمي الوكالة

بأن يتقدم إلى صاحب الجلالة والمهابة

الملك محمد السادس نصره الله

بأحر التهاني والأمانى، وأصدق عبارات الولاء لجلالته،

مجدداً تشبته بأهذاب العرش العلوي المجيد، راجياً منه

عز وجل أن يبقيه ذخراً وملاذاً لشعبه الوفي، وأن يقر

عيني جلالته بسمو الأمير الجليل مولاي الحسن، وصاحبة

السمو الملكي الأميرة للاخديجة، وصنوه السيد مولاي

رشيد، وباقي أفراد الأسرة العلوية المجيدة.

إنه سميع مجيب





الأمن الغذائي في البلدان العربية .. عالم غني يموت جوعاً



الحبوب، أو 45 في المئة من واردات الحبوب بقيمة 11.25 بليون دولار وفق أسعار 2011. تعزيز إنتاج المحاصيل: إن إنتاج الحبوب في المنطقة العربية متذبذب إجمالاً، خصوصاً بالنسبة إلى الحبوب الرئيسية، إذ تبلغ نحو 1133 كيلوغراماً للهكتار في خمسة من البلدان الرئيسية في إنتاج الحبوب (الجزائر والعراق والمغرب والسودان وسورية)، مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ نحو 3619 كيلوغراماً للهكتار. وتبين بحوث المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) زيادات جدية بالاعتبار في غلة القمح في حقول تجريبية، مقارنةً بحقول المزارعين في كل من الأنظمة المروية والمطرية في بلدان مثل مصر والمغرب والسودان وسورية وتونس. فالزراعة في مساكب مرتفعة في مصر، مثلاً، حققت زيادة بنسبة 30 في المئة في غلة الحبوب، وتوفيرا بنسبة 25 في المئة في مياه الري، وكفاءة في استخدام المياه بنسبة 72 في المئة. وثمة أهمية حاسمة لتحسين إنتاجية المحاصيل في الأراضي المطرية



التي تشكل أكثر من 75 في المئة من الأراضي المزروعة في المنطقة العربية. وتشير "الفاو" و"إيكاردا" إلى أشكال مختلفة لجمع مياه المطر، تشمل الحفظ في الموقع الزراعي، والري بمياه السيول، والتخزين من أجل الري التكميلي. ويثبت برامج في بعض البلدان النامية أن الغلال قابلة للزيادة بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف من خلال استخدام مياه المطر المجمعة، مقارنةً بالزراعة الجافة التقليدية. ويمكن لزيادة متوسط غلة الحبوب المطرية من مستواها الحالي البالغ نحو 800 كيلوغراماً للهكتار إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف، أن تضيف ما بين 15 و30 مليون طن من الحبوب إلى الإنتاج السنوي الحالي البالغ نحو 51 مليون طن في المنطقة العربية. ولتعزيز غلة الحبوب في المناطق المروية والمطرية إمكانية جديرة بالاعتبار لتحسين الإنتاجية الذاتية في المنطقة العربية، من خلال زيادة البحوث الزراعية، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في الزراعة المطرية. ويعتبر تطبيق أفضل الممارسات الزراعية حاسماً، وهي تشمل الاستخدام الأمثل للأسمدة والمبيدات وغيرها من المدخلات، إلى جانب الإدارة الجيدة للموارد الزراعية المتوفرة. لكن تأثير تغير المناخ في المنطقة العربية يتوقع أن يظهر من خلال تراجع حاد في إنتاجية الحبوب، وتقلص مواردها، وتناقص إنتاجية المياه: إضافة إلى زيادة كفاءة الري، يمكن رفع إنتاجية المياه على أي من الصعيدين الاقتصادي أو العلمي، من خلال تخصيص المياه لمحاصيل أعلى قيمة أو إنتاج محاصيل أكثر في مقابل كمية المياه نفسها. ويعتمد انتقاء حبار من الأثنين على الأهمية التي تعلقها البلاد على قيمة المحاصيل أو كميتهما في السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي الأوسع. ويمكن تعزيز إنتاجية المياه بمزيج من العوامل التي تشمل الممارسات الزراعية المحسنة، مثل أساليب الري الحديثة، والتصريف المحسن،

ويستبشر التقرير، رغم الواقع الخطير المتمثل في اعتماد المنطقة العربية بشكل مقلق على استيراد الغذاء لإطعام سكانها الذين يتزايدون باستمرار، مع ما يرافق هذا من تدهور في الموارد الطبيعية، مؤكداً أنه يمكن أن يعكس الاتجاه التراجعي المظلم للوضع الغذائي عن طريق حزمة من التدابير، في طبيعتها تحسين إنتاجية الأراضي وكفاءة الري، والإفئان اليوم أقل كثيراً من المعدلات العالمية، بضيف صعب. وبذلك تواجه البلدان العربية في مسعاها إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي الغذائي تحديات جديرة فائقة عن مجموعة من العوامل المعقدة، تشمل الجفاف، ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، ونُدرة الموارد المائية، وتداعيات تغير المناخ. وقد ساهمت السياسات غير الملائمة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا والتنمية الزراعية في تدهور الموارد الزراعية، إلى جانب الاستخدام غير الكفوء لها وإنتاجيتها المتدنية. ويمثل النمو السكاني، والطلب المتزايد على الغذاء، وتدهور الموارد الطبيعية، وتحويل الأراضي الزراعية إلى الاستخدام الحضري، تحديات إضافية أمام تحسين مستوى الأمن الغذائي في المنطقة العربية. ويبرز العجز الغذائي من خلال نسبة الاكتفاء الذاتي البالغة نحو 46 في المئة للحبوب، و37 في المئة للسكر، و54 في المئة للدهون والزيوت، أي أن العجز يصل إلى نحو نصف الحاجة من المواد الغذائية الأساسية. ويرتبط الغذاء والماء في شكل غير قابل للفك، فالمنطقة العربية تواجه معضلة ندرة المياه، التي تعكسها الحصص السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة والبالغة أقل من 850 متراً مكعباً، مقارنةً بالمتوسط العالمي الذي يفوق 6000 متر مكعب. ويخفي هذا شكل كبير بين البلدان، التي تصنف 13 منها في فئة الندرة الشديدة للمياه، بحصة سنوية للفرد تقل عن 500 متر مكعب. والوضع مقلق جداً في ستة من هذه البلدان، حيث تبلغ المياه المتجددة المتوفرة 100 متر مكعب سنوياً للفرد، إلى درجة أن هذا التقرير خلق فئة خاصة بها هي فئة "الندرة الاستثنائية". وتبرز ندرة المياه في المنطقة العربية من خلال استخدام نحو 85 في المئة من إجمالي السحوبات المائية لأغراض القطاع الزراعي، المتمسك بتدني كفاءة الري وإنتاجية المحاصيل. وتتعرض الموارد المائية النادرة، بما فيها المياه الجوفية غير المتجددة، إلى ضغوط هائلة، كما يتبين من المعدلات العالية للسحوبات المائية لأغراض زراعية، بمتوسط يساوي 630 في المئة من إجمالي المياه المتجددة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ويصل إلى 2460 في المئة في الكويت. وترى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن البلدان تكون في وضع حرج إن استخدمت أكثر من 40 في المئة من مواردها المائية المتجددة للزراعة، ويمكن اعتبارها تعاني إجهاداً مائياً إن استخرجت أكثر من 20 في المئة من هذه الموارد. ووفق هذا التعريف، يمكن تصنيف 19 بلداً عربياً في حال من الإجهاد المائي، لأن معدلات السحب الحالية من مواردها المائية المتجددة لأغراض زراعية تفوق بأشواط الحدود المقبولة. إن تحسين وضع الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال الإنتاج المحلي، في ظل الأراضي الزراعية المحدودة، والموارد المائية التي تعاني الاستنزاف والتراجع، ناهيك عن انقراض القدرة الحيوية للموارد الزراعية، مهمة صعبة. لكن ثمة إمكانيات جديرة بالاعتبار متوفرة على صعيد تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي، من خلال تبني السياسات السليمة والتقنيات الزراعية المحسنة، وخلق سلسلة متكاملة للقيمة الغذائية تستطيع ضمان الأمن الغذائي استناداً إلى أسس توافر الغذاء وسهولة مناله واستقراره واستخدامه. ويتطلب تحسين ذلك الجانب من الأمن الغذائي المتعلق بالاكتفاء الذاتي مقارنةً إقليمية متكاملة وشاملة للجميع، تفرع بالعلاقة المتلازمة بين الغذاء والماء والطاقة، ونموذجاً جديداً للاستدامة الزراعية يعتمد على اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية. ومن ضمن هذا الإطار، يمكن تحديد عدد من الخيارات لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي، خصوصاً من خلال الاستخدام الفاعل للموارد الزراعية المتوفرة، إضافة إلى موارد الثروتين الحيوانية والسكانية. وتتضمن هذه الخيارات ما يلي: تحسين كفاءة الري: يعتبر إنتاج مزيد من المحاصيل الزراعية بكفاءة الري أقل خسارة يحمل التي تعاني ندرة في المياه. وهو يعتمد على اختيار النوع الصحيح من الفئات لنقل المياه إلى الحقول، واعتماد وسائل أكثر فاعلية للري مثل الرش أو التنقيط، ومستوى التنظيم والاضطراب لدى المزارعين. ويقل متوسط كفاءة الري في 19 بلداً عربياً عن 46 في المئة. ويُقدر أن رفع هذا الرقم إلى 70 في المئة كفيل بتوفير 50 بليون متر مكعب من المياه سنوياً. وفيما يُقدّر أن الري المطلوب لكل طن من الحبوب يبلغ 1500 متر مكعب، يمكن للكفاءة الموفرة من المياه أن تكي لإنتاج أكثر من 30 مليون طن من

أضحي احتواء الجوع لدى البلدان النامية من الإشكالات المؤرقة. فرغم أن الجوع يكتمش في العالم وأن هدف الألفية الإنمائي لخفض نسبة الجوع إلى النصف لا يزال في المتناول قبل نهاية 2015. إذ أن 63 من البلدان النامية في بلوغ الهدف الإنمائي للألفية، وثمة ستة آخرون في طريقهم للوصول إليه بحلول عام 2015، لكن 805 ملايين شخص لم ينفكوا يعانون نقص تغذية مزمناً. إن لا مناص من تصعيد الجهود الجارية، على نحو ملائم وعلى الفور. من هنا أتى المنتدى العربي للبيئة والتنمية إلا أن يسير أغوار شبح الجوع، ووضعية تأمين الغذاء بالوطن العربي. ويستجمع أبحاث رصينة ودقيقة قاربت فصوله القيمة، وضع الأمن الغذائي والموارد الغذائية ضمن تجربة المخطط الأخضر المغربي. ثم دور العلم والتكنولوجيا في تعزيز الأمن الغذائي ومساهمة الزراعة النبيلة وصغار المزارعين في الاكتفاء الغذائي وتطوير سلاسل المخاض وأثر تغير المناخ على الأمن الغذائي أما الفصل الأخير فخصص للثروة الحيوانية والأمن الغذائي فضلاً عن ملحقات متنوعة. التقرير السابع للمنتدى يمكن أن تشكل دليلاً يهتدى به ذوو القرار ويساعد المجتمع الدولي للانتصار على الجوع والاستجابة للأفواه المشربشة نحو لقمة تحفظ الكرامة الإنسانية. وأفاد نجيب صعب، أمين عام المنتدى، مهدياً للتقرير أن الأمن الغذائي هو السبيل في سلسلة التقارير السنوية عن وضع البيئة العربية التي يصدرها المنتدى العربي للبيئة والتنمية (أفد). الهدف الأول من تقارير "أفد" هو ترسيخ الاعتماد على العلم في السياسات البيئية واتخاذ القرارات. وهذا يتماشى مع مهمة "أفد" في دعم السياسات والبرامج البيئية الضرورية لتنمية العالم العربي استناداً إلى العلم والتوعية". ويركز التقرير على الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للموارد الزراعية والمائية، بما يعزز فرص تحقيق الأمن الغذائي، وهو يأتي كإضافة طبيعية إلى التقارير السنوية التي سبقته: البيئة العربية - تحديات المستقبل (2008)، أثر تغير المناخ على البلدان العربية (2009)، المياه - إدارة مستدامة لمورد متناقض (2010)، الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير (2011)، خيارات النقاء - البصمة البيئية في البلدان العربية (2012)، الطاقة المستدامة (2013). كما الأمن الغذائي موضوع ذو أهمية استثنائية للبلدان العربية. ورغم سعيها المتواصل لتحقيق مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي في الغذاء، بقي تحقيق هذا الهدف صعب المآل. فإلى جانب قلة الأراضي الصالحة للزراعة وندرة الموارد المائية، لم تستخدم البلدان العربية إمكاناتها الزراعية على نحو فعال وكفوء. وأسفر ضعف السياسات والممارسات الزراعية الملائمة عن تقليص قدرة الموارد والخدمات الطبيعية على تجديد نفسها، مما هدد استدامة الإنتاج الزراعي. ويقول صعب أن أزمة الغذاء العالمية والارتفاع غير المسبوق في أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة، مع ما رافقها من قيود على التصدير فرضتها بعض البلدان المنتجة للغذاء، أدت إلى تجديد الدعوة لتوفير مصادر مأمونة للبلدان التي تعتمد على الاستيراد، كما هي حال المنطقة العربية. لذا يحاول هذا التقرير التصدي لقضايا مثل: إلى أي حد يمكن للموارد الزراعية المتوفرة على المستوى المحلي والإقليمي أن تلبى الطلب على الغذاء في العالم العربي؟ ما هي فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي مع اعتبار التضخم السكاني المتسارع وأثر تغير المناخ على الأراضي والموارد المائية؟ وفي المحصلة، ما هي الخيارات البديلة التي تملكها البلدان العربية لتحقيق الأمن الغذائي؟ وجرر التقرير خبراء ينتمون إلى مختلف مناطق العالم العربي، وهو نتيجة عمل جماعي تعاوني، تم تحقيقه بالاشتراك مع منظمات وهيئات إقليمية ودولية وجامعات ومراكز أبحاث، وسألم فيه أكثر من مئتي باحث وخصاصي. وعقدت اجتماعات تشاورية متعددة على الصعيد الوطني لبحث المسودات، وصولاً إلى الاجتماع التشاوري الإقليمي الموسع الذي استضافه في أيار (مايو) 2014 الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بمشاركة 40 خبيراً ينتمون إلى 14 بلداً و21 مؤسسة، حيث ناقشوا المسودات قبل النهائية للفصل مع المؤلفين. ويتفرد التقرير بمجموعة من الخرائط تبين موارد الأرض والمياه في المنطقة العربية، ثم إنتاجها بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) استناداً إلى أحدث البيانات، وإذ تظهر هذه الخرائط مواقع توافر الأراضي الزراعية والمراعي والمياه المتجددة وفق البلدان، فهي تساعد في الاستدلال على مسارات ممكنة للتعاون الإقليمي، تقوم على الاستفادة من التنوع في الثروات الطبيعية. وقد كان وراء فكرة إنتاج هذه الخرائط مستشار "أفد" والرئيس الأول لمجلس أمنائها الدكتور مصطفى موكب، الذي وجد من المفيد تحديد مواقع وجود المياه والأراضي المنحثة، لمعرفة أين يتلاقى الإنسان وأين يمكن للتعاون الإقليمي بتبادل الموارد أن يكون ذا جدوى.

والمساحات الكبيرة للأراضي الهامشية، يبقى النظام الرعوي والمطري لتربية الثروة الحيوانية الأكثر مرونة، لذلك ثمة حاجة إلى سياسات تدعم حركة هذين النظامين ووصولهما إلى المراعي. كذلك تقدم الأنظمة المتكاملة لإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فرصاً لزيادة الإنتاج الإجمالي والتنوع والاستدامة الاقتصادية للقطاعين معاً. وتوفر الثروات السمكية في البلدان العربية إمكانيات كبيرة، ليس لتلبية الطلب المحلي فحسب بل كذلك للتصدير. وقد بلغت صادرات الأسماك 912,460 طناً بقيمة نحو ثلاثة بلايين دولار عام 2013. لكن يمكن زيادة هذه الصادرات أكثر، ويتطلب إطلاق العنان لإمكانات قطاع الثروة السمكية معالجة المشاكل والاختناقات المختلفة التي تواجه تطوره. والأهم أن ثمة حاجة إلى الاستثمار في هذا القطاع، إلى جانب أمور أخرى تشمل تطبيق قوانين وتشريعات على الصيد وعلى عادات تربية الأسماك، وذلك لضمان استدامة القطاع ومساهمة في رفاهية البلاد. وتعتبر الحوكمة المشتركة لمخزونات الثروة السمكية في البلدان العربية حاسمة أيضاً، فالحدود العابرة للبحار تتأثر بسلامة تجمعات مائية كاملة. ولا تقل الأسماك كمصدر للبروتين الغذائي أهمية عن اللحوم. ويجب التشجيع على استهلاك الأسماك للحد من الاستهلاك المفرط للحوم لأسباب اقتصادية وصحية، وكذلك التفكير في تأثير إنتاج الثروة الحيوانية على الموارد المائية النادرة والبيئة. وثمة حاجة عموماً إلى حملة توعية لتشجيع المستهلكين على تكيف عاداتهم على صعيد استهلاك الغذاء باتجاه أنماط صحية أكثر، تؤمن في الوقت عينه استدامة الموارد الزراعية. خيارات أخرى: رغم التحفظات على مفهوم المياه الافتراضية كأحد الأدوات المعتمدة في السياسات لمعالجة التحديات المتعلقة برابطة المياه - الغذاء، فهو يبقى مفيداً في سياق الوضع المائي المحدد لبلد ما، والصور الإجمالية التي تؤيد تبنيها في المناطق المهملة للتعاون في الأمن الغذائي بين المناطق وفق قربها الجغرافي والميزة النسبية في الموارد الزراعية. وهذا قد يعني مثلاً توسيع التعاون بين البلدان العربية والأفريقية، حيث يمكن تعويض محدودية الأراضي وندرة المياه في البلدان العربية بالاستفادة من الميزات النسبية للبلدان الأفريقية على صعيد الموارد الطبيعية والزراعية.

توصيات

تحتاج البلدان العربية في مسعاها إلى تحقيق الأمن الغذائي، عن طريق تشجيع الإنتاج المحلي للغذاء، إلى تبني سياسات والعمل على تنفيذها من دون تأخير. ومن التوصيات التي يطرحها هذا التقرير للنقاش: أ. تمكين التعاون الإقليمي بين البلدان العربية، استناداً إلى الميزات النسبية في الموارد الزراعية ورأس المال القابل للاستثمار، بالترافق مع التنسيق والمواظبة بين الاستراتيجيات والبرامج الزراعية. ب. القيام بالإجراءات الضرورية لعكس الوضع المتدهور للموارد الزراعية والحفاظ على تنوعها الحيوي، بهدف إعادة توليد خدماتها ومساهمتها في الأمن الغذائي. ج. النظر في تطبيق الخيارات المتوفرة لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين مستويات الاكتفاء الذاتي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز إنتاجية المحاصيل والمياه، وزيادة كفاءة استخدام المياه، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وخسائر أخرى، وتعزيز استخدام مياه الصرف المعالجة في الري. د. تخصيص استثمارات إضافية للبحث العلمي الزراعي وبرامج التطوير، عن طريق دعمها بموارد مالية مناسبة، إلى جانب تنمية القدرة البشرية والمؤسسية الموجهة إلى البحث عن مجالات أكثر إنتاجية وأكثر حماية للبيئة. هـ. تخصيص الاستثمارات المطلوبة لتطوير قطاعي الثروتين الحيوانية والسكانية في شكل مستدام، مع توجه إلى زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المحلي وتعزيز إمكانيات التصدير. و. إطلاق حملة توعية لتغيير أنماط الاستهلاك، خصوصاً بالاعتماد على سلع ذات قيمة غذائية مماثلة لكنها ذات استخدام أقل كفاءة للمياه. ز. تبني مقاربة متكاملة للأمن الغذائي، تشمل عناصر سلسلة القيمة الغذائية كلها، وتتضمن الحصاد والنقل والتخزين والتسويق، وجعل الغذاء متوافراً وسهلاً للمياه وقابلاً للاستخدام بنوعية جيدة وفي الوقت والمكان المناسبين. ح. تطوير استراتيجيات توكب تهديد تغير المناخ للأمن الغذائي في المنطقة، من خلال استراتيجيات تكيف تستند إلى نماذج ذات صلة وموثوقة للتنبؤ المناخي، مع تبني ممارسات زراعية وإدارة مائية محسنة، والزراعة الحماة، وتنوع المحاصيل، واختيار المحاصيل والأصناف الأكثر ملاءمة للظروف المتوقعة، من بين تدابير أخرى للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تداعياته.

خبراء يدقون ناقوس الخطر : المغرب مهدد في ثروته الغابوية

حرائق الغابات: منطقة الريف في مقدمة المناطق المتضررة من الحريق ب 143 حالة اندلاع حريق ومساحة 703 هكتارات التهمتها النيران

أنس اليعلاحي

قبل سنوات، دق خبراء البيئة والهيئات الدولية، ناقوس الخطر محذرين من أن المغرب مهدد في وجود غاباته كليا إن لم تقم الحكومة بالتدخل السريع وإطلاق حملات واسعة للتوعية بهذا الخطر خاصة بعد أن أفادت دراسات متخصصة أن 30 ألف هكتار مهددة سنويا بالانقراض بسبب سلوك البشر والتغيرات المناخية والحرائق التي تمثل التهديد المباشر للملك الغابوي. وبالرغم من أن الحرائق تشكل تحديا حقيقيا في مختلف فترات السنة، فإن نحو 80% منها تقع ما بين يونيو وأكتوبر، ولا يتم أبدا حل لغز أسبابها بحوالي النصف رغم أن 40% من الحرائق سببها معروف بارتباطه بالإهمال مثل الحرائق في الحقول الزراعية وقطع أشجار الغابات وحرائق المخيمات ورمي بقايا السجائر وعمليات جمع العسل باستخدام دخان الحرائق، مع التذكير بأن فترة الصقوع ما بين يناير وفبراير عادة ما تؤدي إلى فساد عدد كبير من الأشجار وتسهل انتشار حرائق الغابات.

المديرية الجهوية للمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر وفي دراسة حديثة لها، أفادت بأن حرائق الغابات بجهة طنجة تطوان، كلفت 6 ملايين و92 ألف درهم سنة 2014 وأتلفت موارد طبيعية مع ملك غابوي هام. الإحصائيات الواردة في الدراسة - التقرير، أشارت إلى أن الحرائق أتت على ما يعادل 707,83 هكتارا من الغابات وقد بلغ عددها 145 حريقا السنة الماضية بجهة الشمال، بمعدل 4,88 هكتارا لكل حريق مقابل 263,82 هكتارا سنة 2013 (35 حريقا) و386,1 هكتارا سنة 2005 (328 حريقا). وأضافت الدراسة التي تم تعميمها أن إقليم تطوان عرف السنة الماضية 53 من الحرائق أتلفت 375,19 هكتارا من الغابات، بإقليم شفشاون 43 حريقا (171,81 هكتارا) وإقليم طنجة أصيلة 28



وسجلت المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر أن المغرب كان أقل الدول المتوسطة تضررا من الحرائق متفوقا على إسبانيا وفرنسا والبرتغال. وأضاف تقرير المندوبية أنه تم تسجيل انخفاض على مستوى المساحات التي اجتاحتها النيران بنسبة 67 في المائة، موضحا أن منطقة الريف تأتي في مقدمة المناطق المتضررة من الحريق ب 143 حالة اندلاع حريق ومساحة 703 هكتارات التهمتها النيران، تليها المنطقة الشرقية ب 100 حالة حريق و358 هكتارا طالت النيران، لتأتي في المرتبة الثالثة منطقة فاس بولمان ب 19 حالة اندلاع حريق أتت فيها النيران على حوالي 130 هكتارا. وعرفت العشرية الماضية انخفاضا ملحوظا في الحرائق، حيث تم تقليص معدل المساحة المتضررة لكل حريق من 13 هكتارا خلال فترة 2002-1960 إلى 5 هكتارات خلال فترة 2013-2004 ثم إلى 3 هكتارات.

وبخصوص برنامج العمل المتعلق بسنة 2015، خصصت المندوبية غلafa ماليا في حدود 184.830.000 درهم سيوظف لتوفير التجهيزات والوسائل الكفيلة للحد من اندلاع الحرائق من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر وفتح وصيانة المسالك الغابوية ومضادات النار بالغابات، وتهيئة نقط الماء، مع صيانة وإنشاء أبراج للمراقبة، وتعبئة أكثر من 1200 مراقب حرائق. يذكر أنه في حال اندلاع الحرائق يشارك في عمليات الإطفاء فضلا عن القوات التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، كل من وزارة الداخلية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والوقاية المدنية والقوات المساعدة والسلطات المحلية. كما يتم الاعتماد على التجهيزات الخاصة بمكافحة الحرائق في المطارات وفي المواقع الاستراتيجية، مثل طنجة والناظور والقنيطرة وفاس وتازة.

سوى جزء بسيط من هذه الموارد لتدريب المواطنين والذين هم السبب الرئيسي لحرائق الغابات: فمن المتعين أن تشمل الوقاية والمكافحة على الأكثر التجمعات السكانية التي تقيم بالقرب من الغابات. كما أن الاستثمار في التوعية في مجال الحرائق سيحد من عدد الحرائق وتكاليف مكافحتها.

وتدخل حرائق الغابات بالمغرب في معظم الحالات نتيجة انعدام وعي الناس بسلوكيات قد تبدو في الظاهر محدودة الوقوع، لكنها في العمق تخفي خطورة كبيرة مثل رمي أعقاب السجائر عبر نوافذ السيارات أو إشعال النار بالمناطق المخصصة للتزده بغيره إعداد الطعام وعدم التيقن من إخمادها عند الانتهاء ومغادرة المكان. ولا مجال للتذكير بأن مخاطر حرائق الغابات تتضاعف في الصيف بتزايد تنقل وأنشطة المصطافين وارتفاع درجات الحرارة. وسجل بالمغرب سنويا في المتوسط ما يقرب من 230 حريقا تمس مساحة تقدر بنحو 2800 هكتار، وبالرغم من أن المغرب يسجل معدلا ضعيفا في عدد حرائق الغابات بالمقارنة مع دول أخرى؛ إلا أن تأثيره على الغابات لا يمكن التغاضي عنه أو إغفاله خصوصا بالنظر إلى حجم التشجير وما يقرب من 8 في المائة وجفاف المناخ والإرهاب المرتبطة بإعادة تشكيل الفضاءات المتردية. وينبغي التذكير بأن امتداد فصل الأمطار إلى غاية شهر ماي بما يخلفه من غطاء نباتي كثيف وموجة الحرارة وقابلية الفضاء النباتي بالمغرب للاشتعال، جميعها تشكل عوامل تبعث على مزيد من اليقظة من قبل المواطنين والسلطات المكلفة بإتقان التراث الغابوي الوطني، وذلك من أجل مواجهة مخاطر هذه الآفة.

وفيما يتعلق بالسنة الماضية على المستوى الوطني؛ قدر عدد الحرائق المسجلة ب 460 حريقا همت حوالي 1540 هكتارا، 45 بالمائة منها تتألف بالأساس من الأصناف الثنوية والأعشاب والحلفاء،

وأكد تقرير المديرية الجهوية للمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، أن من أسباب تفاقم الحرائق بجهة طنجة تطوان، التي تغطي 42 بالمائة من مساحتها الإجمالية الغابات ومختلف أنواع النباتات، الظروف المناخية الخاصة (ارتفاع درجة الحرارة والرياح القوية) وصعوبة التضاريس وضعف المسالك الغابوية والحالة المتدهورة للعديد من المسالك التي تصعب من عمليات الإطفاء وقلة الموارد البشرية وضعف مشاركة الساكنة المجاورة للغابات لمواجهة الحرائق والوقاية منها.

وتتسبب حرائق الغابات في إحداث خسائر كبيرة في منطقة البحر المتوسط جراء التهامها ملايين الأشجار. وقد أفادت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في آخر تقرير لها عن حرائق الغابات أن بإمكان بلدان منطقة البحر المتوسط أن تحافظ على رصيدها الغابوي إذا ما باشرت تدريب التجمعات السكانية وتعبئتها في مجال الوقاية من حرائق الغابات ومكافحتها. فبالرغم من إنفاق ميزانية لا بأس بها في مجال مكافحة الحرائق، إلا أنه لا يستخدم

حريقا (121,21 هكتارا) وإقليم وزان 12 حريقا (4,56 هكتارات) وإقليم العرائش 9 حرائق (30,05 هكتارا). وعرف شهر غشت من السنة الماضية أكبر عدد من الحرائق الغابوية بالجهة الشمالية الغربية (38 حريقا) تلاه شهر شتنبر (24 حريقا) ثم شهر يوليوز (23 حريقا) وشهر أكتوبر (12 حريقا). وشكل حريق منطقة الملالين بإقليم تطوان، وحسب المديرية، أكبر حريق عرفته غابات جهة طنجة تطوان السنة المنصرمة والذي تسبب في إتلاف 286,67 هكتارا، تلاه حريق بغابة القصر الصغير (104,20 هكتارات) ومنطقة تانسيفت (76,25 هكتارا) وباب برد (54,74 هكتارا) بإقليم شفشاون ومنطقة بليونش المحاذية لسبخة السليبية (29,61 هكتارا) وتازروت (25 هكتارا). وتبقى شجرة صنوبر هي الأكثر تضررا بفعل حرائق الغابات بجهة طنجة تطوان بنسبة 50,6 بالمائة، والأعشاب الثانوية 19,3 بالمائة، والبلوط الفليني 19 بالمائة، والبلوط من نوع كيركوس برينابا 6,4 بالمائة وشجر الأوكالبتوس 2,5 بالمائة.

تسجيل 42 حريقا غابويا دمر 48 هكتارا في 5 أشهر والكل مدعو لليقظة والحذر

موجة الحرارة تستنزف فرق التدخل لحماية الغابات من الحرائق

الوسائل المادية، خاصة الجوية (خمس كنادير). وخصصت المندوبية السامية غلafa ماليا في حدود 184,83 مليون درهم لبرنامج 2015 للوقاية ومكافحة حرائق الغابات.

ويتمحور هذا البرنامج حول عدة تدخلات عملية وقائية (تتصدى لأسباب اندلاع وانتشار حرائق الغابات)، ويتعلق الأمر أساسا بإشغال صيانة مصدات النار بالغابات وتهيئة نقط الماء، مع إنشاء وصيانة أبراج جديدة للمراقبة وتعبئة مراقبي الحرائق للإنذار باندلاع الحرائق.

كما تحتل جوانب التحسيس مكانة مركزية في عمليات الوقاية من حرائق الغابات في موسم 2015، في حين سيجري الاحتفاظ بتدابير المراقبة والإنذار والتدخلات ضد حرائق الغابات التي وضعتها المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر في أعلى مستوياتها.

اللجنة التوجيهية للوقاية ومكافحة الحرائق الغابوية، إلى أن هذه النتائج «التي تبعث على الارتياح» جاءت ثمرة تضافر جهود مختلف الشركاء المعنيين حول العمليات التابعة لأختصاصاتهم (المياه والغابات، والدرك الملكي، والقوات المسلحة الملكية، ووزارة الداخلية والقوات الملكية الجوية)، وكذا نجاعة وسرعة التدخلات في مواجهة حرائق الغابات بفعل توسيع تطبيق خرائط المخاطر الديناميكية والسكان في مجموع التراب الوطني.

واستعرضت اللجنة التوجيهية، خلال الاجتماع ذاته، مختلف جوانب الاستراتيجية المعتمدة قصد التحرك في الآن ذاته على مستوى التحكم في النيران عبر سياسة الوقاية من المخاطر، وكذا في التدخل العملي المتمثل في تعزيز الرصد المبكر لاندلاع الحرائق والوسائل الدشرية من خلال تعبئة أكثر من 1200 مراقب حرائق، إضافة إلى

عمليات مكافحة حرائق الغابات برسم موسم 2014 «إيجابية للغاية»، حيث جرى تسجيل انخفاض ملموس في المساحات



الغابوية التي أتت عليها النيران (1540 هكتارا في 460 حالة اندلاع حريق)، أي 3,3 هكتارات للحريق الواحد، مقابل 8 هكتارات خلال الفترة ما بين 1996 و2012.

وأشار المندوب السامي للمياه والغابات ومكافحة التصحر، عبد العظيم الحافي، خلال اجتماع

المنصهر، في غابة تامكة بتيلوكيت في إقليم أزيلال، أوضح رئيس مصلحة وقاية الغابة أن فرق التدخل المشكلة



من 250 عنصر، إضافة إلى طائرتين من نوع «كنادير» تابعة للقوات الملكية الجوية، تمكنت من تحيوط الحريق ومحاصرته، مبرزا أن الجهود مكنت من إخماده بشكل نهائي.

وكانت المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، أفادت، أن حصيلة

الوقاية المدنية والدرك الملكي والسلطة المحلية والسكان، مدعومين بالفرق الجوية (طائرات القوات الملكية الجوية، والدرك الملكي).

وذكر عسالي أن المندوبية السامية للمياه والغابات اتخذت جميع الاحتياطات والترتيبات من أجل العمل على التدخل الفوري والناجع لحماية الغابة، متوقعا أن تكون حرائق هذه السنة «صعبة» بسبب كثافة الغطاء النباتي وموجة الحرارة وتطور بعض مستعملي الغابة، ودعا عسالي مرتبدي ومصطافين وفلاحين ومهنيين ممن يجاورون الغابة، إلى مضاعفة الحيطه والحذر لتفادي ما من شأنه أن يشكل شرارة خطر على حياة الغابة، والعمل على إخطار السلطات المختصة بشكل فوري بأي سلوك أو خطر يهدد الغابة.

وبخصوص تفاصيل آخر حريق اندلع، نهاية الأسبوع

أفاد فؤاد عسالي، رئيس مصلحة وقاية الغابة بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر، تسجيل 42 حريقا غابويا منذ بداية السنة، دمر ما يناهز 48 هكتارا، مسجلا وجود ارتفاع في عدد الحرائق مقارنة مع الفترة ذاتها من السنوات المنصرمة.

وعزا عسالي، ارتفاع الحرائق إلى كثافة الغطاء النباتي لهذه السنة بفضل الأمطار التي شهدتها بلادنا خلال هذا العام، مشيرا إلى أن كثافة الغطاء النباتي، إضافة إلى ارتفاع موجة الحرارة، خاصة خلال الفترة المقبلة، من شأنه أن يهدد سلامة الغابة، إذا لم تتخذ كافة الاحتياطات اللازمة من قبل مرتبدي ومصطافين وجيران الغابة.

بالمقابل، سجل عسالي انخفاضا في المساحة المتضررة، بفضل نجاعة وسرعة تدخل كافة الفرق المشكلة من عناصر المياه والغابات ومكافحة التصحر

رد الشيخ والابتسام لا تزال مرتسمة على شفثيه :

« سأحضر حفلك يا ولدي بمشيئة الله . »

في اليوم الموالي، وكان الوقت ظهرا، دخل الشيخ خيمة الحفل، فقام الحاكم يقبل يديه ويمطره بعبارات التكريم والترحاب ، وقد علت الدهشة وجوه الجميع .

قال الحاكم يخاطب من في الخيمة :

« اعلموا أن ما أنا فيه من نعمة هو بفضل دعاء مبارك من هذا الشيخ الجليل . »

قاطعته الشيخ :

« يا ولدي، هو فضل الله يوتي من يشاء، وما كان دعاء لك مني وإنما كانت دعوة على هؤلاء (وأشار بأصبعه إلى عليّة القوم بالخيمة) وأنت تعلم من أنت وما كان عليه حالك ، لتملك رقابهم والحرث والنسل . »

و غادر الشيخ خيمة الحاكم نحو خلوته بأعلى الجبل .

تبع الحاكم الشيخ، وهو يتمسح بعباءته، ويسأله :

« هل استمر فيما أنا عليه ؟ ! »

أجابته الشيخ :

« مقامك حيث أقامك الله يا ولدي ، فالأبراج لا تدور في أفلاكها إلا بأمر حكيم قدير . »

ابتسامته، وقد فاضت عيناه بالدموع :

« سبق ما سبق في علم الله يا ولدي . »

ذات يوم، والشيخ بخلوته برأس الجبل كعادته، سمع من يناديه :

« أيها الشيخ الفاضل . إن الحاكم يرغب في مقابلتك . »

أطل الشيخ من باب الخلوة، فرأى رجلا عليه ملابس من خز، يمتطي جوادا مطهما ويتمنطق حساما رصعت حواشي غمده بالأحجار الكريمة .

بادر الشيخ زائره :

« ما خطبك يا ولدي ؟ ! »

أجاب الرجل :

« استجاب الله دعائك يا سيدي وأصبحت حاكم القرية . أملك رقاب أهلها، حرثها ونسلها . »

وتوقف الرجل عن الكلام، وقد تحشج صوته.

بادره الشيخ :

« أتم كلامك يا ولدي ! »

تابع الرجل :

« يوم تقدمت لمساعدتك ما كانت تيتي إلا أن أسرق زادك . »

ابتسم الشيخ وهو يجيب :

« ولكنك لم تسرقه . »

أضاف الرجل :

« هل تقبل دعوتي يا سيدي، فانا أقيم غدا حفلا كبيرا على شرف أعيان القبائل وكبار القوم . »

الكلمة أبراجها



الكاتب والصحفي
عبد الفتي
سيدي حيدة



تروي الذاكرة
الشعبية أن شخصا
من عامة الناس
وأرادلهم، شغله أن
يحمل متاع الآخرين
ويقوم بكل عمل
وضيع يطلب منه

معا بصيغة الافراد والجمع معا .

لكن السؤال يبقى مطروحا ولا قدرة لك على التملص منه عندما تعلم علم اليقين بأن دعاء من رجل صالح لك أو عليك قد يكون أكثر مضاء من حد السيف .

تروي الذاكرة الشعبية أن شخصا من عامة الناس وأرادلهم، شغله أن يحمل متاع الآخرين ويقوم بكل عمل وضيع يطلب منه. تقدم ذات يوم، بسوق قرية كان أهلها يبخسون الناس أشياءهم، من شيخ عليه وقار وهيبة وعرض عليه مساعدته في حمل سلة ثقيلة إلى حيث يشاء. فاعتذر منه الشيخ قائلا :

« يا ولدي، إنني لا أملك ما أقدمه لك أجرا لعملك هذا . »

أجابه الرجل :

« دعاء صالح منك أيها الشيخ الوقور. وهذا يكفيني . »

قال الشيخ وهو ينظر إلى السماء :

« اللهم إنني أتوسل بك إليك أن تمن علي هذا الرجل بأن يحكم ساكنة هذه القرية . »

قال الرجل :

« يا سيدي، أنا لا أطمع إلا في خبز يومي لأطعم نفسي وعيالي، فاختر لي ما هو على قدر مقامي . »

قال الشيخ وهو يكتف

أي جدوى» للكتابة الديمقراطية والحداثة وحرية الرأي والتعبير ! !

بدون تشنج (لكن بكل القراءات الممكنة) افتح عارضتين في مخيلتك، واستحضر مسارك في مدارج عمك صعودا وهبوطا وفي كل مرحلة توقف. وأطرح على نفسك هذا السؤال :

« هل أنت تستحق ما أنت فيه من نعمة أو نقمة . »

ستقول بأنك لا تتقن أي عمل بعينه (لأن ما تمارسه يدخل في خانة القدر المقدور) أي المكتوب على الجبين، بل ستذهب إلى أبعد من ذلك وتعتقد بأن الموضوع لا يعنك أصلا.

فمن تكون إذن؟ رجل أعمال قاده إلى التربع على كرسي رئاسة شركة متعددة الجنسية (رأسمالها بالملايير) زواج غفلة !.

أم حاكم (تعن له الجباه) تسلم مقاليد أمة من الناس في غفلة من التاريخ ورأسماله عوز مشهود أوصداقة من مستوى رفيع واعتقد أنها ستدوم له .

أم أنت زعيم حزب عتيد تسلمت سلطان الرأي والمشورة في زمن لا أحد يأخذ برأي أحد !.

قد تكون هذا أو ذاك، أو هما

مغربي ضمن قائمة أفضل 100 باحث في العالم



أدرج اسم الأستاذ الباحث محمد بوعشرين من المدرسة العليا للتكنولوجيا بمكناس ضمن قائمة أفضل 100 باحث في العالم.

وحسب مجلة «مركز كامبريدج البيولوجي العالمي» الإنجليزية التي أوردت التقرير، فقد تم اختيار محمد بوعشرين ضمن أفضل 100 باحث مؤثر في العالم خلال السنة بناء على المنشورات التي ينشرها .

هذا وقد سبق للأستاذ محمد بوعشرين أن صنف من بين ثلاثة باحثين احتلوا المراتب الأولى في مجال «علوم البيئة» ضمن لأئحة أفضل 15 باحثين مغاربة طوال الخمس سنوات الأخيرة اعتمادا على قاعدة البيانات الدولية المرجعية.

والأستاذ محمد بوعشرين ينحدر من مدينة مكناس، حاصل على الدكتوراه من جامعة مونبوليه بفرنسا ودكتوراه الدولة من جامعة المولى إسماعيل، كما له عدد من الدراسات العلمية في عدد من المجالات العلمية المتعلقة بالبيئة، ويشغل حاليا كأستاذ باحث بجامعة المولى إسماعيل ومدير مساعد بالمدرسة العليا للتكنولوجيا .

اليونان: مصائب أثينا لا تريد أن تنتهي.. اليونان تكافح حرائق الغابات وفرنسا ترسل طائرات للمساعدة

اذكاء السنة اللهب، بحسب ما قاله مسؤولون محليون لووكالة الانباء الرسمية أنا.

وقال رئيس بلدية بلدة مونفاسيا ايراكليس تريخيليس في وقت سابق لتلفزيون سكاى الوضع مخيف الآن، هناك مئات الجيوب المشتعلة.

وقالت خدمة الاطفاء ان خمسة منازل في المنطقة احترقت.

وقال تاسوس مافروبولوس رئيس الدفاع المدني الوطني لتلفزيون سكاى انه تم استخدام تعزيزات من كافة منطقة البيلوبونيز الى المكان حيث تسببت طبيعة الارض الجبلية والرياح في أعاققة العملية.

وأجبرت طائرة اطفاء على القيام بهبوط اضطراري قرب نيابولي، وتعرض الطياران لاضربات طفيفة.

واندلح حريق ايضا على جزيرة ايفيا وقال مسؤولون لووكالة أنا ان الحريق يهدد منازل.

وغالبا مع تتعرض اليونان لحرائق غابات في مثل هذه الفترة من العام. وكثير من تلك الحرائق متعمدة وتغذيها درجات الحرارة العالية والرياح القوية.

وأخر اكبر تلك الحرائق في الفترة الاخيرة كان في منطقة البيلوبونيز وعلى جزيرة ايفيا في 2007 واودت بحياة 77 شخصا واتت على 250 ألف هكتار من الاراضي.

وفي فترة بعد ظهر الجمعة اندلع حريق جديد في ملكاسا شمال العاصمة.

واظهرت مشاهد التلفزيون المواطنين وهم يحاولون اخماد النيران مستخدمين الاوعية

مكافحة النيران تستمر في العمل لآخماد النيران المشتعلة في كارياس وملكاسا ونيباولي في لاكونيا، وسباتوفوتي في كورنثيا.

ويشارك نحو 300 رجل



وخراطيم ري الحداق فيما قال مسؤولون محليون ان الحريق متعمد.

وقال رئيس بلدية منطقة البوبولي المحاذية للجبل لإذاعة فيما أوضح انه حريق متعمد، سمعت دوي عبوات ناسفة في الغابة.

وشوهدت سحابة رمادية فوق المدينة وتم اخلاء دير للرهبان وماوى للاطفال.

وفي وقت سابق تم اخلا اربع قرى في شبه جزيرة البيلوبونيز قرب بلدة مونفاسيا حيث ساهمت الرياح القوية في

اطفاء مزودين باكثر من 100 عربة اطفاء و12 طائرة وست مروحيات خلال يوم الجمعة

لاخماد النيران المندلعة على اطراف من اثينا والبيلوبونيز. واندلعت النيران منتصف نهار الجمعة في منطقة حرجية في جبل هيميتوس قرب منطقة كارياس شمال شرق اثينا ثم امتدت الى مشارف مناطق سكنية.

وفي غضون بضع ساعات عبرت الحرائق الجبل وياتت تهدد مناطق البوبولي وغلينادا القريتين من ساحل اثينا.

ناشدت اليونان الجمعة الحصول على مساعدة اوروبية لمكافحة حرائق الغابات المندلعة قرب اثينا وفي منطقة البولوبونيز الجنوبية حيث اجبرت السلطات على اخلاء العديد من القرى.

وقال رئيس الوزراء الكسيس تسيراس انه طلب مساعدة لآخماد النيران معلنا نشر وحدات من الجيش وسلاح الجو للتصدي لها.

وقال تسيراس للصحافيين «كافة فرق الاطفاء، اضافة الى الجيش وسلاح الجو في حالة تأهب» وعزا اندلاع الحرائق الى «أحوال جوية طارئة».

واضاف «علينا جميعا المحافظة على الهدوء».

وطلبت اثينا اربع طائرات من اوروبا، بحسب المتحدث باسم اجهزة الاطفاء نيكوس تسوغاس.

واعلن وزير الداخلية الفرنسي ارسال طائرتين مخصصتين لالقاء المياه وطائرة استطلاع واصفا ذلك «بالجهود المهمة» حيث ان موسم الحرائق ضرب فرنسا بالفعل.

وقال المفوض الاوروبي للشؤون الانسانية وادارة الازمات كريستوس ستيليانديس ان الاتحاد الاوروبي يقف الى جانب اليونان لمساعدتها في الرد على هذه الكارثة الطبيعية وشكر فرنسا على جهودها.

وقال تسوغاس ان وحدات

COOPÉRATION AVEC LA RÉGION CENTRE (FRANCE)

Dans le cadre de la coopération internationale avec la République Française, l'Université Moulay Ismail de Meknès a tenu le lundi 20 juillet 2015 une réunion de synthèse au siège de la présidence à Meknès. Cette réunion est dédiée essentiellement à la restitution du bilan des activités de recherche scientifique et de formation de cette fructueuse collaboration avec la Région Meknès-Tafilalet et la Région Centre Val de Loire.

L'objectif de cette réunion est de présenter le bilan des activités de recherche et de formation relatif à la coopération entre ces deux régions et aussi de mettre en relief les perspectives futures entre les Universités de la Région Val de Loire, en l'occurrence les Universités d'Orléans et de Tours,



et l'Université Moulay Ismail de Meknès.

Lors de cette réunion, il a été présenté l'état d'avancement de différents projets de recherche et de formation. Ainsi, sur le plan

formation, la coopération entre l'Université Moulay Ismail et les Universités d'Orléans et de Tours a permis de mettre en œuvre plusieurs formations, notamment :

- Master en Ressources Minières

et Energétiques à la Faculté des Sciences de Meknès ;

- Master en Patrimoine et Culture à l'École Normale Supérieure – Meknès ;

- DUT en Carrières Sociales à l'École Supérieure de Technologie – Meknès ;

D'autre part, cette coopération a permis la mise en place de plusieurs projets de recherche. Il s'agit de :

- Le projet VERA (Valorisation Energétique des Résidus Agricoles) : VERA1 et VERA2, dans le domaine de l'efficacité énergétique dont le responsable est le professeur Mohamed ASBIK, de la Faculté des Sciences Meknès ;

- Le projet ValPAMMet dans le domaine des Plantes Aromatiques et Médicinales de la Région Meknès-Tafilalet dont le respon-

sable est le professeur Lhoussaine EL RHAFFARI de la Faculté des Sciences et Techniques d'Errachidia ;

- Le projet Volubilis dans le domaine de la protection et préservation du patrimoine dont le responsable est le professeur Ali CHAABA de l'École Nationale Supérieure d'Arts et Métiers de Meknès ;

A la fin de la réunion, Monsieur le Président de l'Université Moulay Ismail a remercié tous les acteurs de cette coopération pour tous les efforts déployés pour promouvoir et renforcer cette importante coopération en encourageant les chercheurs des trois Universités à collaborer davantage en se travaillant sur des thématiques prioritaires pour les deux Régions.

AUDIT ANNUEL DE SUIVI DE LA LABELLISATION DU CRI « ISO 9001 VERSION 2008 »



Hassan BAH, Directeur du CRI - Meknès

Un an après la mise en place du système de management qualité au niveau du CRI, un audit annuel de suivi a été réalisé le 24/06/2015 par l'organisme certificateur afin de s'assurer d'une part que le système mis en place est toujours conforme aux exigences de la norme ISO9001 Version 2008 et d'autre part évaluer son efficacité et son efficience. Le rapport d'audit

n'a relevé aucune non-conformité. Toutefois et dans un souci d'amélioration continue, l'auditeur a recommandé un certain nombre d'actions d'amélioration. Par ailleurs il est à signaler qu'au début de l'année en cours, et afin d'évaluer les écarts entre la qualité des services fournis et celle perçue par les usagers, le respect des engagements, et le dispositif de communication mis en pla-

ce, les services du CRI ont réalisé une enquête de satisfaction auprès des usagers du centre (créateurs d'entreprises et investisseurs). Les résultats de cette dernière ont révélé un degré de satisfaction global élevé. Il est de l'ordre de 86% pour les usagers du guichet d'appui à la création d'entreprises et de 83% pour les usagers du guichet d'aide aux investisseurs.

L'Afrique ATELIER RÉGIONAL D'ENGAGEMENT DES GROUPES

Les enjeux de cet atelier ne sont plus à démontrer. En suscitant l'engagement des parties prenantes au processus REDD+ et à la préparation de la COP 21 de Paris, nous restons dans la logique de l'amélioration de l'image de marque de nos pays, qui ont compris très tôt, l'intérêt de gérer de façon concertée les forêts

humides tropicales, dont regorge le Bassin du Congo. C'est sous ces notes que l'atelier régional d'engagement des groupes cibles au processus REDD+ et de préparation à la CoP21 de Paris sur les changements climatiques a été déclaré ouvert

Cette rencontre de 4 jours (20 au 23 juillet 2015) a pour objectif global de contribuer à l'engagement des parties prenantes et particulière-

ment de la CEFDHAC au processus REDD+ à l'échelle nationale, régionale et internationale. Elle entre dans le cadre des activités du projet « Promotion d'une participation inclusive et la représentation des groupes de parties prenantes dans les débats sur la REDD+ », sous composante 1b du projet

régional REDD+ de la COMIFAC financé par le Fonds pour l'Environnement Mondial à travers la Banque Mondiale (FEM/BM) et mis en œuvre par l'Union Internationale pour la Conservation de la Nature (UICN). Ils sont une cinquantaine à repenser la stratégie régionale d'engagement et la stratégie régionale de communication de la CEFDHAC en matière de REDD+ pour

prendre en compte les spécificités de tous les pays et réseaux de la CEFDHAC. Ces documents permettraient à la CEFDHAC de défendre la position de la société civile et son implication dans la mise en œuvre du processus REDD+ en Afrique Centrale, lors de la prochaine conférence des Parties (CoP 21) à



Paris en Décembre 2015.

Il est entre autres attendu de cet atelier qui s'achève le jeudi 23 juillet 2015 (i) la validation de la stratégie d'engagement et de la stratégie de communication sous régionale de la CEFDHAC par rapport au processus REDD+ et (ii) l'élaboration de la note de position de la CEFDHAC sur la REDD+ en préparation à la CoP 21 de Paris;

Winnie KITIO .Brazzaville.



Toulouse : journée économique et culturelle sous le thème « L'huile d'olive : VECTEUR DE PROMOTION TERRITORIALE, D'ÉCHANGES CULTURELS, TOURISTIQUES ET D'AFFAIRES ENTRE LA RÉGION DE MEKNÈS-TAFILALET ET LA RÉGION DE MIDI-PYRÉNÉES »

Le 05 juin 2015, le consulat général du Royaume du Maroc à Toulouse a organisé une journée sous le thème « L'huile d'olive : vecteur de promotion territoriale, d'échanges culturels, touristiques et d'affaires entre la Région de Meknès-Tafilalet et la Région de Midi-Pyrénées ». Cette journée organisée en partenariat avec la Chambre de Commerce et d'Industrie de Toulouse, le Conseil Régional de la Région de Meknès-Tafilalet, le Centre Régional d'Investissement de Meknès-Tafilalet, l'agropôle olivier ENA-Meknès, et la Fondation «Olivier Promo Meknès», a bénéficié du soutien de la Banque Populaire et avait pour objectif de promouvoir les liens économiques et culturels entre la Région de Midi-pyrénées et la Région de Meknès-Tafilalet à travers notamment la promotion de l'olivier



A cet effet, une importante délégation d'institutionnels et d'opérateurs

s'est déplacée à Toulouse. La journée qui a connu la participation de nom-

sieur le Vice-président de Toulouse-Métropole, a débuté par des rencontres

quelle M. Hassan BAHI a présenté le Grand Meknès, les opportunités d'investissement qu'il présente ainsi que les grands projets qui seront lancés dans le cadre de la stratégie de développement de ce territoire. Quant à l'intervention de M. OUAZZANI, Directeur de l'Agropôle olivier et directeur exécutif de la Fondation «Olivier Promo Meknès», elle s'est focalisée sur la présentation de la filière oléicole au niveau du Maroc en général et de Meknès en particulier. Cette rencontre a permis de mettre en exergue l'importance de la filière oléicole pour le développement de partenariats économiques entre les deux régions et d'identifier les possibilités de partenariat entre ces deux territoires notamment dans le domaine de la gestion des territoires, de leur gouvernance et de leur développement, et de l'échange d'expertise dans le domaine de la santé et du bien-être.



et de ses produits dérivés (olives, huile d'olive, ..etc) auprès des opérateurs économiques de la Région de Midi-Pyrénées.

économiques, conduite par M. Said CHBAATOU, président du Conseil Régional Meknès-Tafilalet

breux responsables de la Région de Midi Pyrénées notamment Monsieur le Préfet de Région et Mon-

d'affaires entre les opérateurs économiques des deux Régions, suivie d'une conférence au cours de la-

L'AFRICA FINANCE CORPORATION (AFC) ACCRÉDITÉE COMME PARTENAIRE DU FONDS VERT POUR LE CLIMAT

L'AFC prévoit de s'appuyer sur ce capital du fonds pour poursuivre ses investissements dans l'énergie renouvelable

NAIROBI, Kenya,

L'Africa Finance Corporation (AFC) (<http://www.africafc.org>) a été accréditée comme institution partenaire du Fonds vert pour le climat (FVC). Cette nomination fait d'elle le premier partenaire financier de développement en Afrique du Fonds.

L'accréditation complète de l'AFC a été annoncée par le FVC au début de ce mois, après un important travail de diligence raisonnable et d'approbation par le Conseil d'administration du FVC. Cette accréditation permet à l'AFC de bénéficier du capital engagé par fonds, qui s'élève à 9,3 milliards de dollars US : c'est un ensemble de fonds mobilisés pour des projets liés aux changements climatiques et mis à la disposition des partenaires pour réaffecter



Andrew Alli, PDG d'AFC

des prêts, pour des subventions, des lignes de crédit, des garanties et d'autres opérations de ce type.

L'AFC prévoit de s'appuyer sur ce capital du fonds pour poursuivre ses investissements dans l'énergie renouvelable, qui représente une activité importante au

sein d'un secteur prioritaire pour l'AFC. L'AFC est déjà le principal investisseur du projet primé Cabeolica, un projet historique d'énergie éolienne d'un montant de 90 millions de dollars US au Cap-Vert, qui, avec une capacité de 26 mégawatts, comble 20 pour cent des besoins énergétiques de ce pays. Il s'agit de la première collaboration à l'échelle commerciale entre les secteurs public et privé dans ce domaine en Afrique sub-saharienne.

Le FCV, dont le siège est situé à Songdo, en Corée, est un fonds de fonctionnement au sein de la Convention-cadre des Nations unies sur les changements climatiques (CCNUCC). Il a pour objectif de promouvoir le changement fondamental vers des modèles de développement à faibles émissions

et capables de résister aux phénomènes climatiques en aidant les pays en développement à limiter ou réduire leurs émissions de gaz à effet de serre et à s'adapter aux impacts du changement climatique, en tenant compte des besoins des pays en développement qui sont particulièrement vulnérables aux effets néfastes du changement climatique.

Sur le long terme, le GCF est appelé à devenir le principal mécanisme de financement multilatéral pour appuyer les mesures contre le changement climatique dans les pays en développement. Avec un total de 20 institutions accréditées, le fonds est géré par un conseil de 24 membres et est initialement dirigé par un secrétaire provisoire.

Andrew Alli, président directeur

général de l'AFC, s'est réjoui de cette nouvelle : « Cette accréditation est une excellente nouvelle, dans la mesure où elle renforce et soutient l'engagement de l'AFC en faveur de la promotion de projets en énergie renouvelable et durable sur le continent, tout en démontrant l'engagement continu de l'AFC pour de meilleurs résultats sociaux et environnementaux en Afrique. Grâce au partenariat avec le Fonds vert pour le climat, l'AFC aura accès à de précieuses ressources pour soutenir les investissements dans divers projets écologiques et apporter ainsi une contribution importante aux efforts mondiaux de lutte contre le changement climatique. »

Distribué par APO (African Press Organization) pour Africa Finance Corporation (AFC).

MATTHEW CASSETTA : « PROPOSER AUX COMMUNAUTÉS DES OPTIONS DE DÉVELOPPEMENT SANS DÉTRUIRE LA FORÊT »

Le regard de l'Américain facilitateur sortant du Partenariat pour les forêts du bassin du Congo à la fin de la 15ème conférence de cette entité tenue du 15 au 19 juin à Yaoundé.

Que peut-on retenir de la Conférence de la facilitation tenue à Yaoundé du 15 au 19 juin 2015 ?

D'abord, je suis très content de voir le travail qui a été effectué par les six groupes techniques et les grandes recommandations qui ont été faites. Chaque équipe a fait une recommandation et dans cette recommandation, il y avait la nécessité de regrouper et de convoquer un dialogue interministériel pour traiter des sujets intergouvernementaux qui peuvent impliquer le ministre des Mines, de l'Agriculture, de l'Environnement, etc.

La conférence s'est tenue à quelques semaines du Sommet de Paris et un point à l'ordre du jour était de revoir les communications de certains pays. Selon vous, que doit contenir une bonne communication ?

Dans les communications qui doivent être envoyées au secrétariat de la convention, il y a un document qui décrit au plan national comment chaque pays contribue à l'effort international de réduction de la température en dessous de 2 degrés. Ainsi, chaque pays dans le document explique quelles sont les différentes mesures qu'il prend sur les questions du changement climatique. Toutefois, il y a le Mexique en Amérique latine et le Gabon dans le bassin du Congo qui ont déjà déposé leurs documents de stratégie nationale de la réduction de la température. Pour les autres pays du bassin du Congo, l'appel a été lancé et nous espérons qu'ils déposeront d'ici octobre leurs documents auprès du secrétariat de la convention.

Quels appuis avez-vous apportés à ceux-là pour l'élaboration de bons plans de communication ?

Nous avons fait venir pendant la conférence tous les points focaux, tous les négociateurs des climats des dix pays d'Afrique centrale afin de renforcer leur capacité en termes de négociations et la préparation dans le cadre de la stratégie nationale. Et nous espérons qu'au terme de cette conférence, ils ont été bien outillés pour pouvoir rédiger leur stratégie nationale.

Comment a été la facilitation pendant le processus ?

Ces deux dernières années, nous avons travaillé sur plusieurs points pendant les différents voyages. Nous avons par exemple utilisé le cadre des visites de terrain pour non seulement échan-

ger directement avec les partenaires, mais aussi avec les réseaux de société civile dans la plupart des pays de la sous-région d'Afrique centrale. L'on a vu par exemple la transition du président en exercice de la Commission pour les forêts d'Afrique centrale (Comifac) passer du Tchad au Burundi en janvier 2015. On a beaucoup travaillé avec la Comifac et la Communauté économique des Etats d'Afrique centrale (Ceeac) pour mieux achever l'harmonisation des programmes du côté technique car il y a une grande synergie de ce côté-là. En outre, le consortium académique vient de lancer un centre de recherche scientifique à Nkolbisson (Yaoundé). Il y aura beaucoup de laboratoires qui seront au service du Cameroun et plus globalement des chercheurs de la sous-région afin de comparer les données. Pendant la conférence, huit leaders de la société civile ont reçu des prix d'excellence dans des catégories diverses, car ils sont considérés comme des étoiles pour le changement constructif. Il faut véritablement s'engager aux côtés de la société civile car elle est le vrai gestionnaire sur le terrain pour ce qui est des villages. Nous voyons qu'ils font de vrais changements pour créer des espaces de participation civile en faveur de l'environnement, pour combattre le braconnage.

Quelles sont les difficultés que vous avez rencontrées pendant votre mandat de facilitateur ?

Nous avons fait le plaidoyer devant les pays afin qu'ils s'ouvrent encore plus en termes d'information et en termes d'obtention de visas ; car nous recevons beaucoup de plaintes de ceux qui s'intéressent à la sous-région. En effet, la collaboration n'est pas encore totalement effective à cause des barrières de visite, il faudrait dès lors faciliter cette cohésion entre les pays de la sous-région. Nous pensons qu'il est dans l'intérêt de la sous-région de s'ouvrir un peu plus à ceux-là qui peuvent leur apporter des choses intéressantes, des expériences, des dons, etc.

Vous avez dit que vous encouragez la collaboration entre les différents ministères car l'un des obstacles à la conservation de la biodiversité dans le bassin du Congo c'est l'exploitation minière, agropastorale et agroindustrielle

par des ressortissants de l'occident. Comment concilier cela ?

Nous nous sommes beaucoup entretenus avec les ministères, car ils doivent faire partie des débats. Nous considérons beaucoup plus les parlementaires dans ces débats et nous pensons qu'ils sont bien situés pour proposer des solutions et des innovations concrètes. En ce qui concerne le secteur privé, nous avons beaucoup discuté avec les opérateurs économiques et certaines entreprises étrangères qui opèrent dans la sous-région sur nécessité de la pratique avec un minimum de pollution sur l'environnement.

Les populations à l'instar de celle de la République démocratique du Congo qui se plaignaient de Green peace sur les antennes d'une radio internationale pensent que l'Occident ne veut pas qu'elles se développent avec leurs ressources naturelles. Qu'en pensez-vous ?

des principes comme la traçabilité du bois qui nécessite un matériel de pointe ?

La traçabilité du bois est un objectif à long terme. En effet, depuis la création de la fondation en 2002, nous essayons de mettre en place des systèmes au niveau national pour assurer la traçabilité du bois. Il y a le processus de l'Accord partenariat volontaire pour le commerce (Apv/Flegt) qui est soutenu par l'Union européenne, c'est l'une de leurs approches. Le système avance pour certains mais ce n'est pas encore opérationnel. Je suis encouragé car il y a la République du Congo qui a annoncé des constructions certifiées.

Toutes les attentions sont plus portées sur le bois en exploitation alors que des études montrent que le Cameroun perd des devises dans le bois domestique ...

On a abondamment étudié ce sujet lors de la session technique, et les partenaires ont exposé plusieurs pistes. Cela fait déjà un an qu'une plateforme commune a été mise en place pour voir comment réglementer l'activité du bois domestique ; et je pense que c'est une question qui va trouver une solution. Le dialogue commun est bel et bien effectif. Ce domaine n'est pas développé comme les exploitations du port de Douala. Il y a des suggestions venant de quelques pays dans les régions des grands lacs en Afrique et dont la plupart

des bois sont utilisés pour le chauffage dans les maisons, pour la cuisson, mais ici c'est un peu différent car on l'utilise pour la construction. On a proposé de mieux analyser les options nationales des petits opérateurs privés à la légalité. Il s'agit de faire en sorte que le bois artisanal devienne légal et chaque pays devrait réfléchir sur la manière de mettre ce bois dans le circuit légal. C'est une superficie importante d'environ cinq millions.

Pensez-vous que la Réduction des émissions de gaz dues à la déforestation et à la dégradation des forêts (Redd+) est une solution idoine même pour le citoyen lambda qui n'y trouve pas son intérêt ?

La Redd+ pourrait être une solution car c'est un modèle qui peut être déve-

loppé. Il y a très peu de cas opérationnels mais il y a des exigences techniques. Le marché de carbone est un flux. Il faut étudier dans ce domaine, cela pourrait être développé et devenir une industrie assez importante.

Quel est votre apport dans la nouvelle facilitation ?

Notre apport dans la nouvelle facilitation serait de servir d'appui aux pays européens dans la formulation de la feuille de route pour mieux envisager les axes d'intervention. Il peut y avoir un axe sur la biodiversité car nous sommes tous concernés et très préoccupés parce qu'en l'espace de quelques années on va perdre cette biodiversité.

Pour ce qui est du braconnage, connaissez-vous certaines réalités locales avant de vous lancer dans l'accompagnement ?

La criminalité faunique est très forte et implique les autorités compétentes, les directeurs de parc, la police, les autres forces de sécurité. Et la violence n'implique pas seulement les mammifères car des éco-gardes sont parfois tués dans quelques pays.

En décembre prochain, le monde va se réunir à Paris pour le sommet de tous les enjeux. Comment avez-vous préparé ce sommet en tant que facilitateur ?

Le groupe technique de la Comifac se charge de formuler une stratégie sous régionale avec tous les ministres avant d'aller à Paris en décembre. Ayant vu le processus, je pense qu'il est un peu difficile de se mettre d'accord avec les pays mais les atouts de la biodiversité du carbone donnent une vraie puissance au bassin du Congo dans les débats. Chaque Etat est libre de faire ses propositions et les dix pays concernés sont appuyés par les partenaires pour pouvoir développer leur position commune. Et cette position est construite à travers la participation de chaque pays du bassin du Congo. Et par la suite cette proposition va être présentée aux ministres avant la Cop21. Et il y a toujours des événements en marge de ces réunions.

Les medias en cette période jouent un grand rôle, comment avez-vous travaillé avec les journalistes pendant la facilitation ?

On a impliqué les médias du Réseau de communicateurs du bassin du Congo dans toutes les réunions qu'a on a organisées. On pense dès lors que l'accompagnement est très important et qu'il faut travailler avec ces derniers.

Propos recueillis par Adrienne Engono Moussang et Ariane Makamte (stagiaire)



همزة العيد، اركب فالكار تمشي كاري و جتي شاري

مكناس من 20 إلى 25 يوليوز 2015



عروض إستثنائية ✓

تخفيضات مهمة ✓

تصل إلى 30% (*)

قسيمة شراء بقيمة ✓

5000 درهم (*)

حفل الإختتام بساحة لاكورا ✓

يوم السبت 25 يوليوز ابتداء من الساعة 7.30 مساء

فضاء الألعاب للأطفال ✓

شركة العمران مكناس

الهاتف : 05 35 52 26 32 الفاكس : 05 35 51 04 40



رقم الهاتف: 05 35 54 90 89
رقم الهاتف: 05 35 46 43 93

www.alomrane.ma

080 100 15 16 Eco

لتمن لكافة اقلية

محطة رقم : 1-2-3-5 ← إستقبال الزوار- ركوب الحافلة

محطة رقم 7 : إقامات الوفاء



محللات تجارية

محطة رقم 6 : إقامة بسمة 4



محللات تجارية

محطة رقم 4 : إقامات السكينة - تجزئة رياض لولال



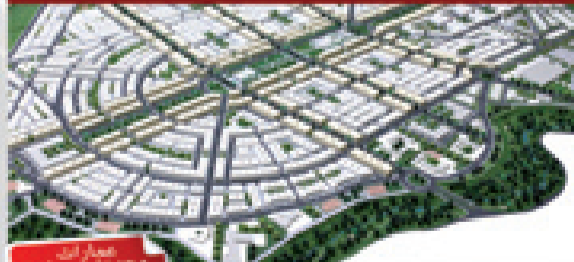
شقق اقتصادية من فئة 2 و 3 غرف + صالون + مطبخ + حمام
محللات تجارية
قطع أرضية من نوع فيلا

محطة رقم 10 : إقامات فرح ومجد



فيلات اقتصادية (مراب + سفلي + طابق للسكن)
شقق اقتصادية من فئة 2 و 3 غرف + صالون + مطبخ + حمام (عمارات مجهزة بمصاعد)
محللات تجارية

محطة رقم 9 : القنصل الحضري رياض العمران



شقق اقتصادية من فئة 2 و 3 غرف + صالون + مطبخ + حمام
قطع أرضية من نوع سفلي تجاري + طابقين للسكن
قطع أرضية من نوع سفلي تجاري + أربع طوابق للسكن
قطع أرضية من نوع سفلي + طابقين للسكن
قطع أرضية من نوع فيلا
قطع مخصصة لرافل تجاري، مدرسة حرد - روض - مصعدة خاصة

محطة رقم 8 : إقامات الكوثر - تجزئة البريدية



شقق اقتصادية من فئة 2 و 3 غرف + صالون + مطبخ + حمام
محللات تجارية
قطع أرضية من نوع سفلي تجاري + طابقين للسكن
قطع مخصصة لرافل تجاري، قران - حمام



ساحة لاكورا:

حفل إختتام الجولة يوم السبت 25 يوليوز ابتداء من الساعة 7.30 مساء